59

2019

الربع الثالث

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

# المراقب الاقتصادي عدد 59 / 2019
# Economic Monitor Issue 59/2019

**المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**

**المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:**

**إسلام ربيع - منسق عام (ماس)**

**أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**

**د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية**

**د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية**

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2020
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +972-2-2415251
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

**هذا المنشور بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ضمن مشروع دعم مؤسسة تعميم مراعاة المنظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في خطة العمل الوطنية 2017-2022 «GEWE- SI» منحة رقم 11279**

الوكالة الايطالية للتنمية والتعاون

**ما يرد في هذا الإصدار من آراء، يعبّر عن وجهة نظر المؤلفين ولا يعكس بالضرورة موقف أو سياسات الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والقنصلية الايطالية العامة في القدس.**

**إن الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والقنصلية الايطالية العامة في القدس غير مسؤولين عن أي معلومات غير دقيقة أو تشهيرية، أو عن أي سوء استخدام للمعلومات الواردة.**

**شباط، 2020**

## المحتويـــــات:


- **الناتج المحلي الإجمالي** 2
  صندوق 1 - تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين للفترة 2004-2018
- **سوق العمل** 5
  صندوق 2 -أطلس الفقر التفاعلي في فلسطين
- **المالية العامة** 11
- **القطاع المالي المصرفي** 13
  صندوق 3 - أرباح المصارف في فلسطين بالمقارنة مع الدول المجاورة
- **القطاع المالي غير المصرفي** 19
  صندوق 4 - الحد الأدنى لأسعار التأمينات الإلزامية هو لمصلحة الشركات والمؤمّنين
- **البيئة الاقتصادية** 22
  صندوق 5 - سندات الأثر الإنمائي: منهج مبتكر لتطوير المهارات والتوظيف في فلسطين
- **الأسعار والتضخم** 24
  صندوق 6 - مشروع بحث رائد لتوثيق التزام أوروبا بالتمييز بين اسرائيل والأراضي المحتلة
- **التجارة الخارجية** 26
- **مفاهيم وتعاريف اقتصادية** 28
  الريع والدولة الريعية (Rent and the Rentier State)
- **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2019** 29


## الربع الثالث 2019 في سطور:

- **الناتـج المحـلي الإجـمالي:** بلـغ الناتـج المحـلي الإجـمالي في الربـع الثالـث 2019 نحـو 3.9 مليـار دولار بالأسـعار الثابتـة. ويمثـل هـذا نمـواً بمعـدل 1% مقارنـة مـع الربـع السـابق وتراجعـاً بمعـدل 0.6% مقارنـة مـع الربـع المناظـر 2018. وتحقـق النمـو نتيجـة نمـو بمعـدل 1.1% في الضفـة الغربيـة ونمـو بنحـو 0.5% في قطـاع غـزة. وانعكـس هـذا في ارتفـاع حصّـة الفـرد مـن الناتـج المحـلي بنحـو 0.5% في الضفـة (إلى 1,191 دولار) بينـما تراجعـت بنسـبة 0.2% في القطـاع (إلى 348.1 دولار) بـين الربعـين المتلاحقـين.
- **التشـغيل والبطالـة:** انخفـض معـدّل البطالـة المنقـح في فلسـطين في الربـع الثالـث 2019 بنحـو 1.4 نقطـة مئويـة عـمّا كان عليـه في الربـع السـابق، ووصـل إلى 24.6% (13.3% في الضفـة و45.1% في القطـاع). وبلـغ متوسـط الأجـر اليومـي في فلسـطين 136.7 شـيكل، موزعـاً بـين 127.8 شـيكل للعاملـين في الضفـة، و55.9 شـيكل للعاملـين في القطـاع و261.1 شـيكل للعاملـين في إسرائيـل والمسـتعمرات. كـما بلغـت نسـبة المسـتخدمين بأجـر في القطـاع الخـاص الذيـن يتقاضـون أجـراً شـهرياً أقـل مـن الحـد الأدنى للأجـور في فلسـطين إلى 30%.
- **الماليـة العامـة:** شـهد الربـع الثالـث مـن العـام 2019 ارتفاعـاً كبـيراً في صـافي الإيـرادات العامـة والمنـح ليصـل إلى نحـو 4.2 مليـار شـيكل، نتيجـة عـودة تدفـق إيـرادات المقاصـة وارتفـاع إيـرادات الجبايـة المحليـة بنسـبة 19%. والمسـاعدات الخارجيـة بنسـبة 35%، وكـما شـهدت النفقـات العامـة ارتفاعـاً بنسـبة 33% لتبلـغ حـوالي 3 مليـار شـيكل (أسـاس نقـدي). ووصلـت المتأخـرات المترتبـة عـلى الحكومـة في الربـع الثالـث إلى 1.1 مليـار شـيكل. كـما ارتفـع الديـن العـام بنسـبة 8% مقارنـة بالربـع السـابق ليبلـغ نحـو 10.2 مليـار شـيكل.
- **القطـاع المـصرفي:** اسـتقرت التسـهيلات الائتمانيـة في الربـع الثالـث 2019 عنـد نحـو 8.9 مليـار دولار، بالمقابـل نمـت الودائـع بنسـبة 3% لتصـل إلى 13 مليـار دولار. وبلغـت أربـاح المصـارف في هـذا الربـع 39.4 مليـون دولار، وهـذا أعـلى بنحـو 7% مـن الربـع السـابق، وأقـل بنحـو 14% مقارنـة في الربـع المناظـر.
- **بورصـة فلسـطين:** بلغـت القيمـة السـوقية لأسـهم الـشركات المدرجـة في بورصـة فلسـطين 3.7 مليـار دولار نهايـة الربـع الثالـث 2019، منخفضـةً بمـا نسـبته 0.2% و0.4% مقارنـة مـع الربـع السـابق والمناظـر عـلى الترتيـب.
- **التضخـم والأسـعار:** شـهد الاقتصـاد الفلسـطيني في الربـع الثالـث 2019 تضخـماً موجبـاً بمعـدل 0.33% مقارنـة بالربـع السـابق. وبالتـالي فـإنّ القـوّة الشرائيـة للشـيكل انخفضـت بنفـس المعـدل. أمّـا الذيـن يتلقـون دخلهـم بالـدولار والديـنار وينفقـون كامـل مصروفاتهـم بالشـيكل، فـإنّ قوتهـم الشرائيـة انخفضـت أيضـاً بنحـو 2.08% و4.81% مقارنـة بالربـع السـابق والمناظـر عـلى التـوالي.
- **ميـزان المدفوعـات:** وصـل عجـز ميـزان المدفوعـات في الربـع الثالـث 2019 إلى 387 مليـون دولار (9.9% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي)، نتيجـة عجـز في الـميزان التجـاري (1,696مليـون دولار)، مقابـل فائـض في ميـزان الدخـل (770 مليـون دولار)، وفائـض في ميـزان التحويـلات الجاريـة (539 مليـون دولار).

**ملاحظة: غالباً ما نقوم بتقريب النسب في المراقب إلى أقرب عدد صحيح، باستثناء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدّلات الفائدة.**

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MAS
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

## 1- الناتج المحلي الإجمالي[1]

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نهاية العام 2019 بإصدار سلسلة جديدة معدلة للحسابات القومية (أنظر الصندوق رقم 1 في هذا العدد من "المراقب"). وسوف نعتمد أرقام السلسلة الجديدة بدءا من العدد الحالي.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهو القيمة النقدية لكافّة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد، ارتفاعاً بنحو 1% في الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,915.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتولد هذا الارتفاع نتيجة نمو بمقدار 1.1% في الضفة الغربية و0.5% في قطاع غزة. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فلقد شهد الناتج المحلي انخفاضاً بنحو 0.6%.

أدّى الارتفاع في الناتج المحلي بين الربعين المتلاحقين، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.3% (ارتفاع بنحو 0.5% في الضفة مقابل انخفاض بنحو 0.2% في القطاع). أما بين الربعين المتناظرين فلقد انخفضت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.1% (أنظر الجدول 1-1).

**جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)**

| | الربع الثالث 2018 | الربع الثاني 2019 | الربع الثالث 2019 |
|---|---|---|---|
| **فلسطين** | **859.4** | **830.1** | **832.9** |
| - الضفة الغربية | 1,225.7 | 1,185.2 | 1,191.0 |
| - قطاع غزة | 359.9 | 348.9 | 348.1 |

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

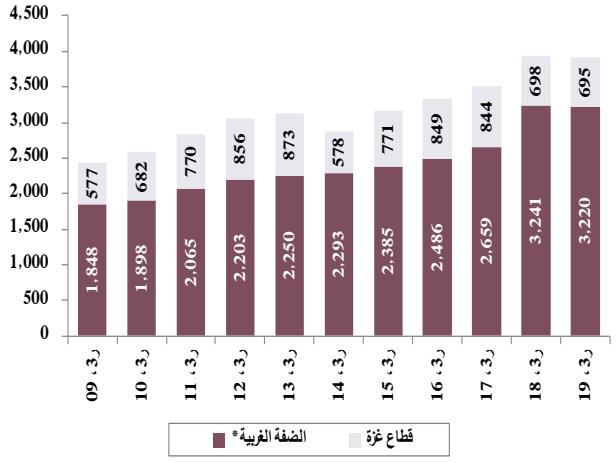
### الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

يوضح الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن نحو أقل من خُمس الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، نحو 18% فقط. أما بالنسبة للفرق بين حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة فلقد بلغ 842.9 دولار في الربع الثالث 2019. وبهذا فإنّ حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد الآن على ثلث نصيب الفرد في الضفة الغربية.

### بنية الناتج المحلي الإجمالي

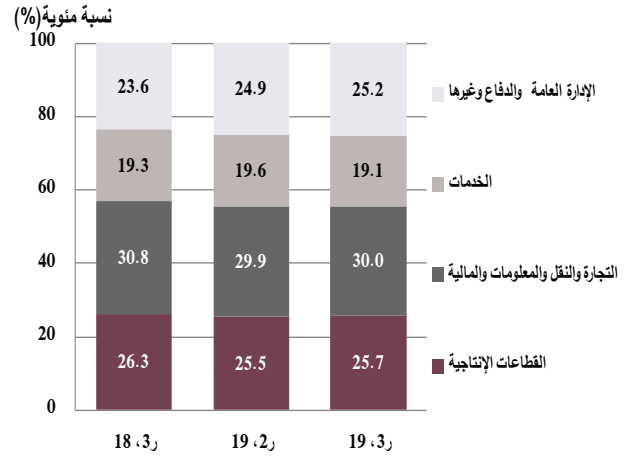
ارتفعت حصّة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.2 نقطة مئوية بين الربع الثالث 2019 والربع

**شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في أربع متناظرة* (مليون دولار، بأسعار 2015 الثابتة)**




(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

**شكل 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)**




الثاني 2019 نتيجة ارتفاع مساهمة نشاط الزراعة، كما ارتفعت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بنحو 0.1 نقطة مئوية، وكما ارتفعت حصة الإدارة والدفاع بمقدار 0.3 نقطة مئوية، بينما انخفضت حصة نشاط الخدمات بمقدار 0.5 نقطة مئوية. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق فلقد انخفضت حصة الأنشطة الإنتاجية بنحو 0.6 نقطة مئوية نتيجة انخفاض مساهمة أنشطة الصناعة والتعدين ونشاط الإنشاءات، كما انخفضت حصة أنشطة التجارة والنقل والمعلومات والمالية بمقدار 0.8 نقطة مئوية، كما انخفضت حصة نشاط الخدمات بمقدار 0.2 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة الإدارة العامة والدفاع بمقدار 1.6 نقطة مئوية (أنظر الشكل 1-2).

### الإنفاق على الناتج المحلي

انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الثالث 2019 والثالث 2018 بنحو 23.5 مليون دولار. وجاء هذا نتيجة

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2019. رام الله، فلسطين. وهي تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

تراجع الإنفاق الاستهلاكي العام والاستثمار بنحو97 مليون دولار، مقابل ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (مع زيادة طفيفة في الصادرات) بنحو 70 مليون دولار. وترافق هذا مع تراجع في قيمة الواردات بنحو 3.2 مليون دولار كما يوضح الجدول 1-2. ولقد ساهم الإنفاق الاستهلاكي العام والاستثمار في تراجع الناتج المحلي بنحو 2.5% بينما أدى توسع الإنفاق الاستهلاكي الخاص وتراجع الواردات إلى المساهمة بنسبة 1.9% من النمو. وصافي هذين المعدلين يبلغ 0.6%، وهو مقدار تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بين الربعين المتناظرين كما ذكرنا سابقاً (أنظر الجدول 1-2).

أما بين الربع الثالث 2019 والربع السابق عليه فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 38.7 مليون دولار. وتحقق هذا نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام والاستثمار وتراجع التصدير بنحو 51 مليون دولار. وتمت موازنة نحو 29% من هذه الزيادة بارتفاع الواردات (التي ازدادت بمقدار 14.8 مليون دولار). وساهم الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام بنمو يعادل 1.4%، بينما أدى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات إلى تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.5%. وهو ما يعني أنّ صافي النمو بلغ نحو 1% بين الربعين المتلاحقين كما ذكرنا سابقاً (أنظر الجدول 1-2).

**جدول 1-2: توزع التغير في الإنفاق على الناتج المحلي (مليون دولار) ومساهمات مكونات الطلب الكلي في النمو (%)**

| الاستخدام النهائي | الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع السابق | | الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع المناظر 2018 | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة (مليون دولار) | المساهمة في نمو الناتج المحلي (%) | القيمة (مليون دولار) | المساهمة في نمو الناتج المحلي (%) |
| التغير في الاستهلاك الخاص | 25.0 | 0.6 | 69.1 | 1.8 |
| (+) التغير في الاستهلاك العام | 30.5 | 0.8 | (47.3) | (1.2) |
| (+) التغير في الاستثمار | 1.5 | 0.0 | (49.6) | (1.3) |
| (+) التغير في الصادرات | (5.7) | (0.1) | 1.3 | 0.0 |
| (-) التغير في الواردات | 14.8 | 0.4 | (3.2) | (0.1) |
| (+) التغير في صافي السهو والخطأ | 2.2 | 0.1 | (0.2) | 0.0 |
| **الناتج المحلي الاجمالي** | **38.7** | **1.0** | **(23.5)** | **(0.6)** |

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

## صندوق 1: تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين للفترة 2004-2018

للحسابات القومية أهمية كبرى عند الاقتصاديين والسياسيين، نظراً لأنها تعطي صورة شاملة عن حال الاقتصاد وعن قيمة الموارد المتاحة التي يمكن استخدامها مبدئياً لزيادة رفاه السكان. والنمو في الناتج المحلي (أو القومي) الإجمالي هو المؤشر الاقتصادي الأكثر استخداماً على كافة المستويات لتقييم نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات في الدول المختلفة. وعلى الرغم من النواقص المتعددة التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنّه يبقى أفضل المؤشرات المتاحة لإعطاء صورة شاملة عن حال الاقتصاد ووفرة الموارد في كل دولة على حدة، أو بالمقارنة مع الدول الأخرى.[1]

تسعى أجهزة الإحصاء في العالم إلى تطوير ومراجعة قيم الناتج المحلي الإجمالي في بلدانها بشكل مستمر، سواء من خلال توسيع دائرة الأنشطة التي يغطيها، أو من خلال التعديلات والتحسينات المستمرة على طرق القياس، تماشياً مع إرشادات ومنهجيات التنقيح المعتمدة من الدائرة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. وعلى ذات الطريق قامت دائرة الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء إعادة تقدير لقيمة وبنية الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 2004-2018. وجاء هذا التعديل إثر التعديل السابق الذي تم في العام 2014. سوف نسعى في هذا الصندوق إلى عرض مختصر للتنقيح الذي تم في العام 2014، ثم إلى توضيح دواعي التعديل الجديد على أرقام الحسابات القومية، مع عرض للتغير الذي طرأ على قيم الناتج المحلي وعلى بنيته.

### تعديل قيم الناتج المحلي للفترة 1994-2012

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2014 بإصدار سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية للفترة 1994-2012. وجاءت القيم الجديدة، سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة، أعلى من القديمة في كل السنوات وبنسب تتراوح بين 1% - 8%. وكانت نسبة الزيادة ترتفع مع تقدم السنوات من 1994 إلى 2012. كما طرأ تغير على نسب مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي. إذ ارتفع تقدير مساهمة الصناعات التحويلية من 8% إلى 12% في 2012 بالأسعار الثابتة، في حين انخفضت نسبة مساهمة الإنشاءات بثلاث نقاط مئوية (إلى 10%) والخدمات بنقطة واحدة (إلى 19%).[2]

### أسباب التعديل الحالي للناتج المحلي الإجمالي

أعلنت دائرة الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء أنّ هناك أربعة أسباب مباشرة وراء تعديل بيانات الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين للفترة 2004-2018:

1- أنظر العدد 52 من المراقب الاقتصادي الربعي لعرض بنية الحسابات القومية، بما فيها الفرق بين "المحلي" و"القومي"، وأبرز النواقص التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

2- يوفر العدد 38 من المراقب الاقتصادي الربعي مراجعة أكثر تفصيلا لتعديل البيانات الذي تم في العام 2014.

أولاً: أنّ جهاز الإحصاء توصل مؤخراً إلى وضع جداول العرض والاستخدام للاقتصاد الفلسطيني للعام 2017 على ضوء المعلومات التي توفرت من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (2017) ومن مسح إنفاق واستهلاك الاسرة (2017). ويتطلب اعداد جداول العرض والاستخدام فحص الترابطات بين القطاعات في الاقتصاد، وتعديل المعاملات التي ظهرت بين جانبي العرض والاستخدام، بما يحقق التوازن الاقتصادي بينهما، بما فيها توفير تقديرات للأنشطة غير الرسمية (القطاع غير المنظم). وانعكس هذا طبعاً في الحاجة إلى تعديل قيم الإنتاج أو الناتج المحلي.

ثانياً: قام جهاز الإحصاء بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، وجاء هذا عقب تنفيذ تعداد المنشآت للعام 2012. ويتطلب هذا تعديل البيانات بين التعدادين للتوصل إلى سلسلة زمنية متناسقة وأكثر دقة وتعبيراً عن الواقع الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (عدد المؤسسات، عدد العاملين، تعويضات العاملين، الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: عكف جهاز الإحصاء على تطوير العمل على سلسلة المسوح الاقتصادية والانتقال التدريجي للحصول على البيانات المتعلقة بالقطاع الخاص من قوائم الشركات في السجلات الادارية. وعند مقارنة البيانات من القوائم المالية مع تلك التي تم الحصول عليها من المسوح الاقتصادية المستوفاة من الميدان مباشرة، تحقق تحسن ملحوظ في مستويات التغطية لبيانات الشركات والمنشآت المسجلة، وهو ما تطلب إعادة تقييم أرقام الإنتاج.

رابعاً: أدى توفر قاعدة بيانات عن كميات الإنتاج الزراعي من السجلات الإدارية الخاصة بوزارة الزراعة، ومطابقة كميات الانتاج هذه البيانات مع المصادر الأخرى من خلال جداول العرض والاستخدام، إلى تعديلات مهمة على قيم الانتاج والاستهلاك الوسيط للنشاط الزراعي، وساهم بالتالي في رفع القيمة المضافة لنشاط الزراعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

## التغير في قيمة وتوزيع وبنية الناتج المحلي الاجمالي

انعكست آثار التعديل الأخير في السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين على ثلاثة مؤشرات مهمة:

- ارتفاع في تقدير الناتج المحلي الإجمالي. يوضح الجدول 1 أنّ قيمة الناتج المحلي ازدادت في التقدير المعدل عن التقدير القديم في كل سنة من السنوات الـ 14 بين 2004-2018، سواء تعلق الأمر بالأسعار الجارية أو الثابتة. وتراوحت نسبة ارتفاع التقدير المعدل مقارنة بالقديم بين 6% و15% في السنة. وفي حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي بين 2004 و2018 بالأسعار الجارية 9.3% في التقدير القديم، وصل المعدل إلى 10.1% بعد التعديل. وأدى التعديل إلى رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بالأسعار الجارية، في العام 2018 مثلاً، بمقدار 1,661 مليون دولار، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 11% عن التقدير القديم.
- انخفاض في حصة قطاع غزة من الناتج المحلي لفلسطين. أدى إعادة تقدير الناتج المحلي إلى انخفاض تقدير حصة/مساهمة القطاع في كافة السنوات بين 2004-2018. وبلغ الانخفاض 3.7 نقاط مئوية في العام 2013 بالأسعار الثابتة (مقابل زيادة مماثلة

**جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* قبل وبعد التعديل (مليون دولار)**

| | بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) | | | بالأسعار الجارية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | القيم قبل التعديل | القيم بعد التعديل | نسبة الزيادة | القيم قبل التعديل | القيم بعد التعديل | نسبة الزيادة |
| 2004 | 4,329.2 | 4,603.1 | %6 | 7,107.4 | 7,853.4 | %10 |
| **2005** | **4,831.8** | **5,125.7** | **%6** | **7,874.9** | **8,740.1** | **%11** |
| **2006** | **4,910.1** | **5,348.3** | **%9** | **7,567.7** | **8,653.0** | **%14** |
| **2007** | **5,505.8** | **5,815.7** | **%6** | **8,066.5** | **8,980.8** | **%11** |
| **2008** | **6,673.5** | **7,310.4** | **%10** | **8,556.9** | **9,648.0** | **%13** |
| **2009** | **7,268.2** | **8,085.7** | **%11** | **9,298.1** | **10,477.1** | **%13** |
| **2010** | **8,913.1** | **9,681.5** | **%9** | **10,051.2** | **11,082.4** | **%10** |
| **2011** | **10,465.4** | **11,186.1** | **%7** | **11,298.9** | **12,146.4** | **%8** |
| **2012** | **11,279.4** | **12,208.4** | **%8** | **12,008.9** | **12,886.9** | **%7** |
| **2013** | **12,476.0** | **13,515.5** | **%8** | **12,275.2** | **13,492.4** | **%10** |
| **2014** | **12,715.6** | **13,989.7** | **%10** | **12,252.9** | **13,471.1** | **%10** |
| **2015** | **12,673.0** | **13,972.4** | **%10** | **12,673.0** | **13,972.4** | **%10** |
| **2016** | **13,425.7** | **15,405.4** | **%15** | **13,269.7** | **15,211.0** | **%15** |
| **2017** | **14,498.1** | **16,128.0** | **%15** | **13,686.4** | **15,426.9** | **%13** |
| **2018** | **14,615.9** | **16,276.6** | **%11** | **13,810.3** | **15,616.2** | **%13** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018. رام الله – فلسطين.
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي عام 1967.

في حصة الضفة الغربية). أما في العام 2018 فإنّ حصّة قطاع غزة انخفضت من 20% في التقدير القديم إلى نحو 18% في التقدير المعدل. ويجدر التنويه أنّ انخفاض المساهمة النسبية لقطاع غزة حدث على الرغم من أن قيمة الناتج المحلي في القطاع، في 2018 مثلاً، ارتفعت بمقدار 52 مليون دولار في التقدير المعدل عن مستواها في التقدير القديم.

- تبدل في بنية الناتج المحلي. نتج عن إعادة تقدير الناتج المحلي الإجمالي تغير ملحوظ في بنية هذا الناتج في فلسطين. وتبدى هذا، كما يوضح الجدول 2، في ارتفاع حصة القطاع الزراعي، في العام 2018 مثلا، من 3% إلى 7%، مقابل انخفاض في مساهمة الإدارة العامة بمقدار 2.2 نقطة مئوية، وبمساهمة قطاع الخدمات بمقدار 1.5 نقطة مئوية بين التقدير المعدل والتقدير القديم.

سوف نعتمد في المراقب الاقتصادي الربعي إلى استخدام أرقام السلسلة الجديدة المعدلة للناتج المحلي الإجمالي، ونستبدل بها الأرقام القديمة، بدءاً من العدد الحالي.

**جدول 2: التبدل في نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* قبل وبعد التعديل (%) (بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015)**

| النشاط الاقتصادي | قبل التعديل | | بعد التعديل | |
|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2018 | 2014 | 2018 |
| الزراعة والحراجة وصيد الأسماك | 3.8 | 3.0 | 8.0 | 7.0 |
| التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء | 14.8 | 13.2 | 12.8 | 13.2 |
| الإنشاءات | 7.3 | 6.5 | 5.2 | 5.9 |
| تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات | 17.7 | 20.7 | 18.9 | 21.4 |
| النقل والتخزين | 1.7 | 1.8 | 1.5 | 1.8 |
| الأنشطة المالية وأنشطة التأمين | 3.6 | 4.0 | 3.0 | 4.0 |
| المعلومات والاتصالات | 5.9 | 3.5 | 4.1 | 3.2 |
| الخدمات | 20.8 | 20.7 | 19.4 | 19.2 |
| الإدارة العامة والدفاع وغيرها | 24.4 | 26.6 | 27.4 | 24.4 |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018. رام الله – فلسطين.
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي عام 1967.

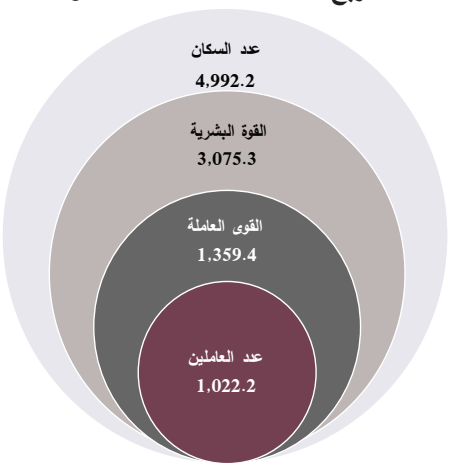
## 2- سوق العمل[1]

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 3,075 ألف شخص في الربع الثالث 2019. أمّا القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والأشخاص العاطلين (ولكن فقط الذين يبحثون بنشاط عن فرص للعمل)، فلقد بلغ 1,359 ألف شخص. وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي في الربع الثالث 2019.

### الربع الثالث 2019

يلاحظ من الشكل (2-1) أنّ نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية (وهي ما تعرف بإسم "نسبة المشاركة") تبلغ نحو 44% في فلسطين. وتعبّر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان 15 سنة فأكثر في سوق العمل. ونسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين قريبة من المعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%. ولكنّها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية.[2] وهذا بالأساس يعود على انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

**شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2019)، ألف شخص**




### توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 2% بين الربع الثاني والثالث 2019 ووصل إلى 1,022 ألف. وتوزع هؤلاء حسب مكان العمل بين 60% في الضفة الغربية و26% في القطاع و14% عامل في إسرائيل والمستعمرات (نحو 141 ألف عامل، بما فيهم نحو 22% لا يحملون تصريح عمل). أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين حسب قطاع العمل في الربع الثالث 2019، فأنّ نحو خُمس العاملين يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 36% في قطاع غزة. (أنظر الشكل 2-2).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين
2- قاعدة بيانات البنك الدولي.

يعرض الجدول 2-1 التوزع القطاعي للعاملين الفلسطينيين. ويتضح من الجدول أنّ الفارق الرئيس بين التوزيع مع أو باستثناء العاملين في اسرائيل والمستعمرات هو بتأثير تركز العاملين في اسرائيل في قطاع البناء التشييد (65% من العاملين هناك). أيضاً يظهر الجدول أنّ هناك تبايناً في التوزيع النسبي للتشغيل بين الضفة والقطاع. إذ أنّ ارتفاع نسبة التشغيل في الضفة في الصناعة والمحاجر (15% مقابل 6% في قطاع غزة) يقابله ارتفاع في نسبة تشغيل عمال قطاع غزة في الخدمات (54% في قطاع غزة مقابل 35% في الضفة). أخيراً، تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في قطاع غزة في البناء والتشييد (3% فقط)، وهذا يعود على الحصار الجائر والصارم التي تفرضه اسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (أنظر الصندوق عن القيود على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

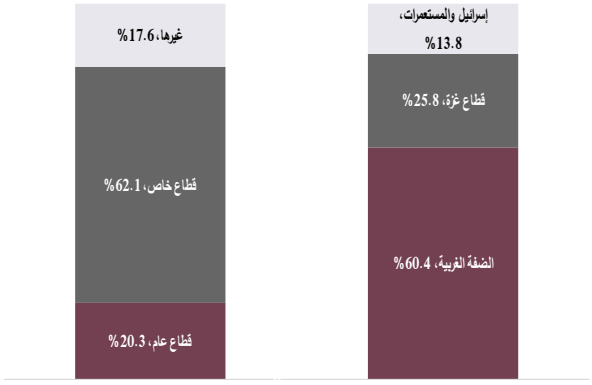
## البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 334.1 ألف شخص في الربع الثالث 2019. ووصل معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) إلى 24.6% في الربع الثالث 2019، وهو أدنى بنحو 2.3 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر 2018، وأدنى بنحو 1.4 نقطة مئوية عن الربع السابق. وجاء الانخفاض في معدل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة انخفاض البطالة في الضفة الغربية بين الذكور والإناث، وانخفاضها في قطاع غزة في أوسط الذكور مقابل ارتفاعها عند الإناث (أنظر الجدول 2-2).

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الثالث 2019 التالي:

1) أنّ البطالة مرتفعة في أوساط الشباب مقارنة بمستواها العام: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 39%، (73% عند الإناث و33% عند الذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل أنظر الشكل 2-3 وراجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

**شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع الربع الثالث 2019 (نسبة مئوية)**




**جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)**

| | | ر3، 2018 | ر2، 2019 | ر3، 2019 |
|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | ذكور | 13.8 | 12.4 | 10.6 |
| | إناث | 31.4 | 26.4 | 25.9 |
| | المجموع | 17.0 | 15.0 | 13.3 |
| قطاع غزة | ذكور | 40.5 | 39.7 | 39.0 |
| | إناث | 66.0 | 68.3 | 66.4 |
| | المجموع | 45.9 | 46.7 | 45.1 |
| فلسطين | ذكور | 22.7 | 21.5 | 20.3 |
| | إناث | 44.3 | 43.6 | 42.3 |
| | المجموع | 26.9 | 26.0 | 24.6 |

ملاحظة: أرقام الجدول مؤسسة على التعريف الجديد للبطالة الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وينص التعريف الضيق الجديد على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعا لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. وأدى اعتماد مقياس البطالة المنقح إلى تغيير بسيط في معدل البطالة في الضفة الغربية، على عكس الأمر في قطاع غزة حيث التغيير كان أكبر نظراً لانتشار الإحباط من ايجاد عمل بشكل أوسع هناك (انخفاض معدل البطالة في القطاع من 52.0% إلى 43.2% في 2018). قارن بين معدلات المشاركة والبطالة حسب المنهج القديم والجديد في الملحق الإحصائي في نهاية المراقب الاقتصادي الحالي مع الملحق الإحصائي في العدد 56 من المراقب.

**جدول 2-1: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي في الربع الثالث 2019 (نسبة مئوية)**

| النشاط الاقتصادي | بما فيهم العاملين في اسرائيل والمستعمرات | | | | باستثناء العاملين بإسرائيل والمستعمرات |
|---|---|---|---|---|---|
| | الضفة الغربية | قطاع غزة | اسرائيل والمستعمرات | فلسطين | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 7 | 4 | 6 | 6 | 6 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 15 | 6 | 13 | 12 | 12 |
| البناء والتشييد | 14 | 3 | 65 | 18 | 11 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 25 | 24 | 12 | 23 | 25 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 5 | 9 | 1 | 5 | 6 |
| خدمات وغيرها | 35 | 54 | 3 | 35 | 41 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

2) أنّ البطالة تتضائل مع زيادة التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (أنظر الشكل 2-4): بلغ معدّل البطالة في الربع الثالث 2019 نحو 22% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 18% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا بالنسبة للإناث فإنّ معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 49% مقابل 15% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (أنظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب والذي يوضح أنّ ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات يعود على الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة المتعلمات في سوق العمل).

## الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 136.7 شيكل في الربع الثالث 2019. ارتفع متوسط الأجر اليومي بشكل ملحوظ لكافة العاملين، وذلك بمقدار 9.3 شيكل بين الربعين الثالث والثاني من العام 2019. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 11.2 شيكل، وفي إسرائيل والمستعمرات بمقدار 7.1 شيكل، مقابل انخفاضه في قطاع غزة بمقدار 6.6 شيكل. يخفي متوسط الأجر في فلسطين (136.7 شيكل/ يوم) التباين الكبير بين:

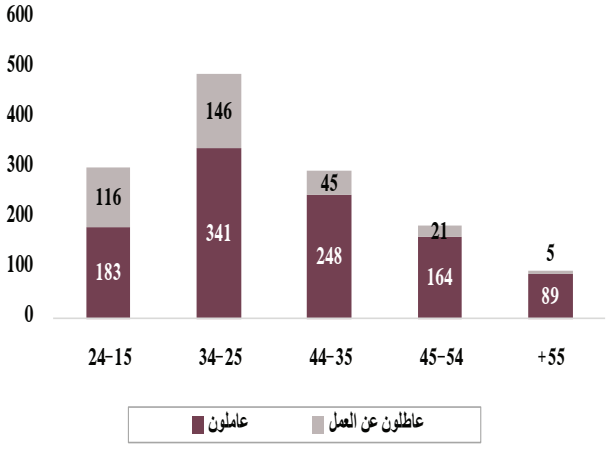
1) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية.
2) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة.

تُشير أرقام الجدول 2-3 أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة، وما يقارب نحو خمسة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. وكما تشير الأرقام فأنّ متوسط الأجر في القطاع بلغ 44% فقط من مستواه في الضفة. لا بل إنّ الهوتين تتسعان أكثر عند أخذ الأجر الوسيط بالاعتبار عوضاً عن المتوسط. والأجر الوسيط له دلالة أفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (أنظر الشكل 2-5). وكما ذكرنا سابقاً أنّ متوسط الأجر في القطاع 44% من مستواه في الضفة، إلا أنّ وسيط الأجر في القطاع غزة يبلغ 37% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (أنظر الجدول 2-3).

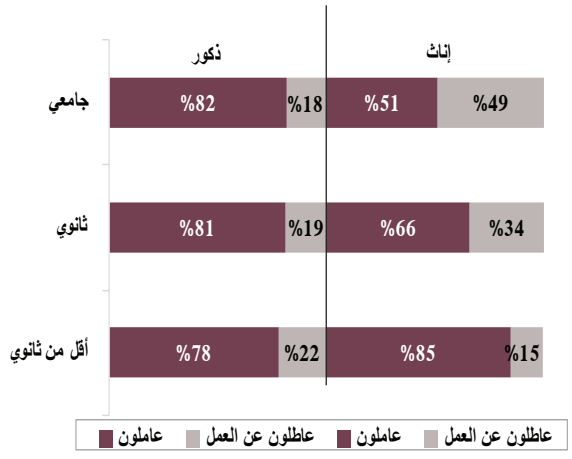
**جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث 2019) (شيكل)**

| مكان العمل | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|---|---|---|
| الضفة الغربية | 127.8 | 103.9 |
| قطاع غزة | 55.9 | 38.5 |
| إسرائيل والمستعمرات | 261.1 | 250.0 |
| المجموع | 136.7 | 107.7 |

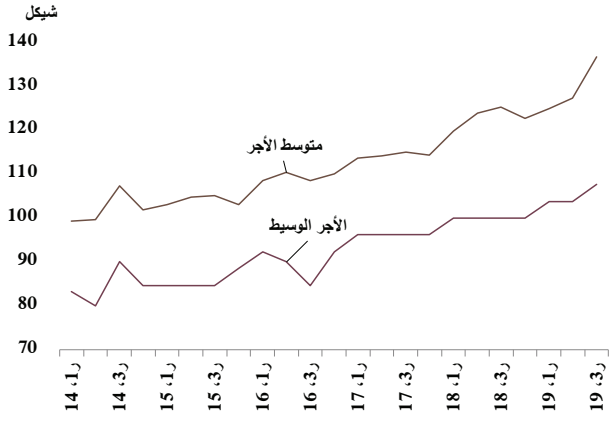
**شكل 2-3:أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الثالث 2019)**




**شكل 2-4: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (نسبة مئوية) (الربع الثالث 2019)**




**شكل 2-5: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)**



## الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثالث 2019 نحو 30% (30% بين الذكور، 32% بين الإناث). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 739 شيكل. أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإنّ 8% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 87% في قطاع غزة (أنظر الجدول 2-4).

## عمالة الأطفال

ارتفعت نسبة عمالة الأطفال في الربع الثالث 2019 في فلسطين مقارنة مع الربع الثاني بشكل طفيف ووصلت إلى 3.3% (من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) مقارنة مع 3.0% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 4.4% في الضفة الغربية مقابل 1.8% فقط في قطاع غزة (أنظر الصندوق 3 في العدد 53 من المراقب لمزيد من التحليل حول عمالة الأطفال في فلسطين).

**جدول 2-4: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثالث 2019**

| | عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص) | | | عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون اقل من 1,450 (ألف شخص) | | | معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من 1,450 (شيكل) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | كلا الجنسين | ذكور | إناث | كلا الجنسين | ذكور | إناث | كلا الجنسين |
| الضفة الغربية | 209 | 40 | 249 | 10 | 10 | 20 | 1,088 | 947 | 1,017 |
| قطاع غزة | 87 | 10 | 97 | 78 | 6 | 84 | 672 | 699 | 674 |
| **فلسطين** | **296** | **50** | **346** | **88** | **16** | **104** | **718** | **855** | **739** |

## صندوق 2: أطلس الفقر التفاعلي في فلسطين

أطلق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالتعاون مع البنك الدولي، "أطلس الفقر في فلسطين 2017". والأطلس هذا عبارة عن مجموعة خرائط تفاعلية توفر مؤشرات تفصيلية عن الفقر على المستوى الجغرافي التفصيلي (التجمعات السكانية الصغيرة)، جنباً إلى جنب عدد كبير من الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، للأسر والأفراد، والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة المتوفرة لهذه التجمعات السكانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

### أهمية أطلس الفقر

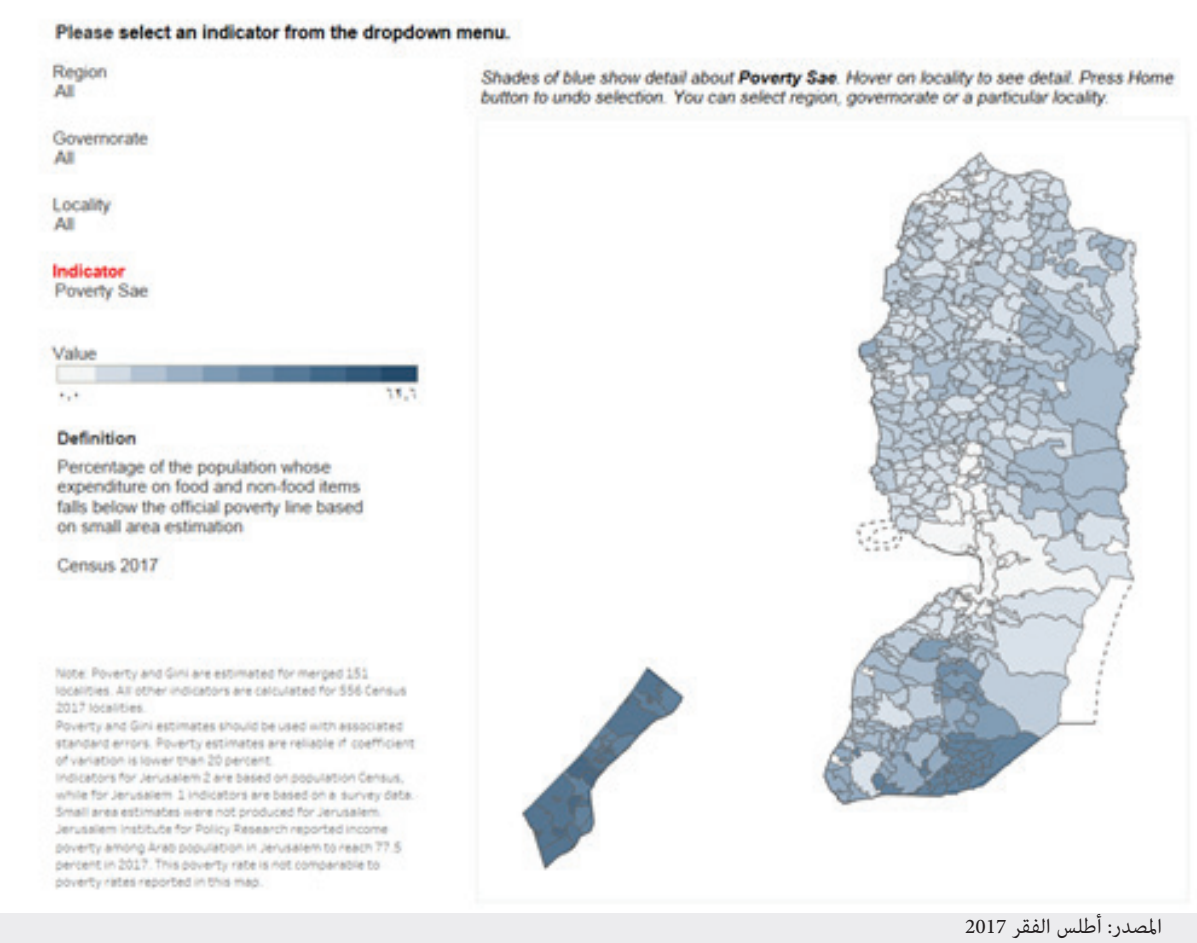
يعرض إصدار أطلس الفقر في فلسطين صورة أوضح عن شكل وانتشار الفقر في فلسطين، ويسهل معرفة مسببات ونتائج الفقر. كما يرسم صورة واضحة عن الأوضاع المعيشية على المستوى الجغرافي التفصيلي. وتبرز أهمية وضع مثل هذه الخرائط التفصيلية بشكل خاص في الدول التي تعاني من تباين في مستويات المعيشية بين مناطقها المختلفة. وفلسطين من الدول التي ينطبق عليها هذا الأمر، إذ على الرغم من صغر مساحتها إلا أنّ هناك تفاوتاً في مستويات الفقر بين المناطق الجغرافية المختلفة، سواء على مستوى المنطقة، أو المحافظة، أو التجمع. كذلك هناك اختلاف في مستويات الفقر حسب نوع التجمع السكاني (حضر، ريف، مخيم). بالتالي فإنّ إعداد خرائط الفقر يساعد صانعي السياسات على تصميم برامج تستهدف محاربة الفقر على مستوى المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المختلفة في البلاد.

### المنهجية

اعتمدت خرائط الفقر في أطلس الفقر في فلسطين على الربط بين نوعين من البيانات: بيانات "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة" (2017) وبيانات "التعداد العام للسكان والمساكن" (2017). ولقد تم الربط بين هذين المصدرين، لأنّ كل مصدر على حدة لا يوفر مؤشرات تفصيلية عن الفقر بما يخدم حاجة المستخدمين وصانعي السياسات. فمن جهة، تستند بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسر إلى عينة وليس إلى مسح شامل، وتوفر معلومات عن الفقر فقط على المستوى الوطني، وعلى مستوى المنطقة (الضفة الغربية والقطاع). من جهة أخرى، توفر بيانات التعداد معلومات عن الأسر والافراد على مستويات أكثر تفصيلاً (على مستوى المحافظة والتجمع السكاني)، ولكنها لا توفر معلومات عن الفقر أو عن الاستهلاك. ويتيح الربط بين بيانات التعداد العام للسكان والمساكن مع بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة توفير مؤشرات للفقر على أعلى مستوى من التفصيل.

تقسم فلسطين، كما هو معلوم إلى منطقتين، الضفة الغربية (التي تشتمل على 11 محافظة) وقطاع غزة (5 محافظات). ويوفر أطلس

**شكل 1: خريطة نسب الفقر في فلسطين في العام 2017 (لا تشمل القدس)**




المصدر: أطلس الفقر 2017

الفقر معلومات تفصيلية عن أوضاع الفقر وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في نحو 556 تجمع سكاني في فلسطين، 523 منها في محافظات الضفة الغربية (باستثناء المنطقة J1 وJ2 من محافظة القدس) و33 في محافظات قطاع غزة.

## المؤشرات والخرائط التفاعلية

يوفر أطلس الفقر معلومات عن 45 مؤشر تعطي معلومات على مستوى التجمعات الفلسطينية ال 556 التي ذكرناها سابقا. وتشتمل المؤشرات على نسب الفقر على ضوء حجم الأسرة المرجعية (5 أفراد، 2 منهم بالغين مع 3 أطفال) في كل من الضفة والقطاع، والتباين في القوة الشرائية للشيكل (أي تباين الأسعار في التجمعات السكانية المختلفة)، بالإضافة إلى المؤشرات التالية:

- مؤشرات العمل: معدل البطالة، الذكور في سن العمل، الإناث في سن العمل، نسبة العاملين في القطاع العام، نسبة العاملين لدى الاسرة بدون اجر، نسبة العاملين في اسرائيل من اجمالي العاملين، وغيرها.
- مؤشرات ديموغرافية: عدد السكان، عدد الفقراء، نسبة اللاجئين من السكان، معدل الإعالة، وغيرها.
- مؤشرات تعليمية: نسبة الإناث (21 سنة فأكثر) الحاصلات على شهادة أعلى من الثانوية، نسبة الذكور (21 سنة فأكثر) الحاصلين على التعليم الأساسي، وغيرها.
- مؤشرات صحية: نسبة الافراد الذين يعانون من الأمراض المزمنة.
- مؤشرات المسكن: نسبة الأسر التي لديها أجهزة حاسوب (مكتبي و/أو لاب توب)، نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى شبكة الانترنت الفلسطينية أو الاسرائيلية، وغيرها.

وعند قيام المستخدم باختيار واحد من هذه المؤشرات فإنّ الأطلس التفاعلي يوفر له مباشرة معلومات عن مدى توفر هذا المتغير في كل تجمع فلسطيني من التجمعات ال 556 بالمقارنة مع التجمعات الأخرى. وتتم المقارنة عبر التفاوت في شدة تركز اللون في كل تجمع مقارنة بالتجمعات المختلفة الأخرى. كما يتيح الأطلس التفاعلي إمكانية اختيار متغيرين من المتغيرات ال 45 في آن واحد. على سبيل المثال، يمكن اختيار مؤشر معدل البطالة مع مؤشر مستوى التعليم. عندها يتم الحصول على صورة عن قوة الترابط (العكسي) بينهما في التجمعات الفلسطينية الـ 556.

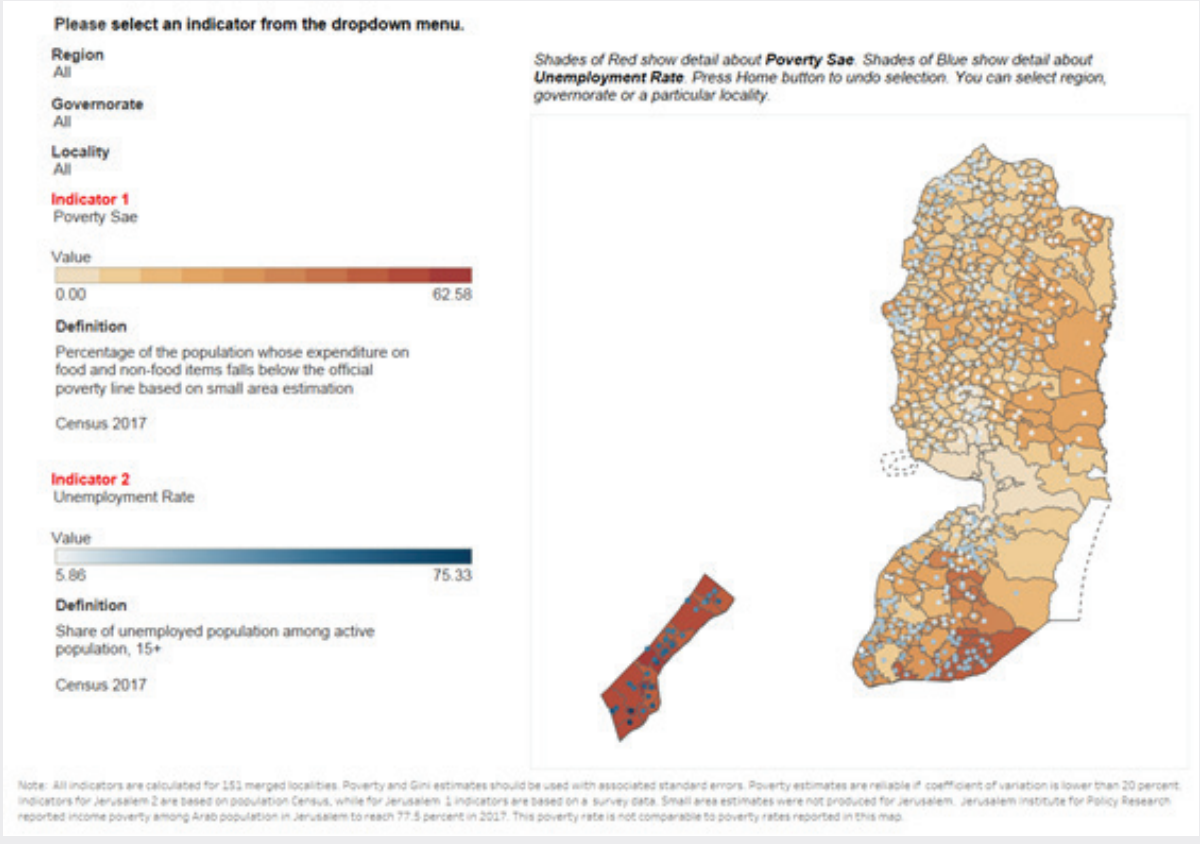
## مثالين عن طرق استخدام الخرائط التفاعلية:

عند اختيار متغير واحد (نسبة الفقر مثلاً) فإنّ الشكل 1 يظهر على الشاشة. ويعكس التدرج في تركز اللون التباين في حدة الفقر (بين نسبة 1.5% إلى 62.5%) في التجمعات الجغرافية/ السكانية المختلفة في فلسطين. ويتضح من الشكل أنّ نسب الفقر في قطاع غزة أعلى من نسب الفقر في الضفة الغربية. أما داخل كل منطقة

فأننا نجد أنّ نسب الفقر تتباين بصورة جلية أكثر في تجمعات الضفة الغربية عما هو الحال في قطاع غزة. إذ أنها منخفضة في التجمعات السكانية الواقعة في كل من محافظات رام الله والبيرة وبيت لحم بالمقارنة مع نسب الفقر المرتفعة والتي تصل إلى نحو 48.4% في التجمعات السكانية الواقعة جنوب محافظة الخليل. بالمقابل نجد أنّ هناك تبايناً أقل في نسب الفقر بين التجمعات في قطاع غزة، والتي تتراوح بين 45.5% - 62.6%.

يتيح أطلس الفقر أيضا امكانية اختيار مؤشرين في آن واحد، وهذا يساعد المستخدم على ربط نسبة الفقر مثلا مع أحد مسببات الفقر، كمعدل البطالة مثلاً الذي يتراوح بين 0% و78.6% في التجمعات الفلسطينية المختلفة. في الشكل 2 تدرج اللون يعكس التباين في معدل الفقر كما في الشكل 1، أما معدل البطالة فيتم تصويره في الشكل بالنقاط الموجودة وسط كل تجمع جغرافي. وكلما ارتفعت شدة تركز لون النقاط دل ذلك على ارتفاع معدل البطالة. يتضح من الشكل أن معدلات البطالة العالية في التجمعات المختلفة، تترافق مع معدلات الفقر العالية أيضاً. وأنّ التباين في معدلات البطالة في التجمعات المختلفة أعلى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة. هذا فقط مثال بسيط على الاستنتاجات والمعلومات التي يمكن استخلاصها من الخرائط التفاعلية، والتي يمكن أنّ تساعد صانعي القرار على صياغة سياسات اقتصادية تحفز خلق فرص عمل جديدة وتستهدف التجمعات السكانية ذات نسب الفقر المرتفعة بشكل خاص.

**شكل 2: خريطة توزع نسب الفقر مع معدلات البطالة في فلسطين في العام 2017 (لا تشمل القدس)**




المصدر: أطلس الفقر 2017

## 3- المالية العامة[1]

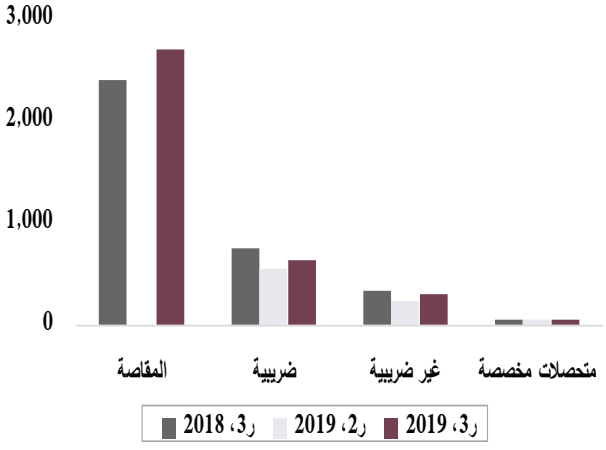
### الإيرادات العامة

شهد الربع الثالث من العام 2019 ارتفاعاً كبيراً في صافي الإيرادات العامة والمنح بمقدار يتجاوز ثلاثة أضعاف ما كان عليه في الربع السابق، ليصل الى نحو 4.2 مليار شيكل. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى تحويل إيرادات ضريبة المحروقات المحتجزة لدى إسرائيل مباشرة الى خزينة الحكومة الفلسطينية. ووصلت إيرادات المقاصة في الربع الثالث من العام 2019 نحو 3 مليار شيكل. أما بالمقارنة مع الربع المناظر فلقد ارتفع صافي الايرادات العامة والمنح بنحو 2%.[2]

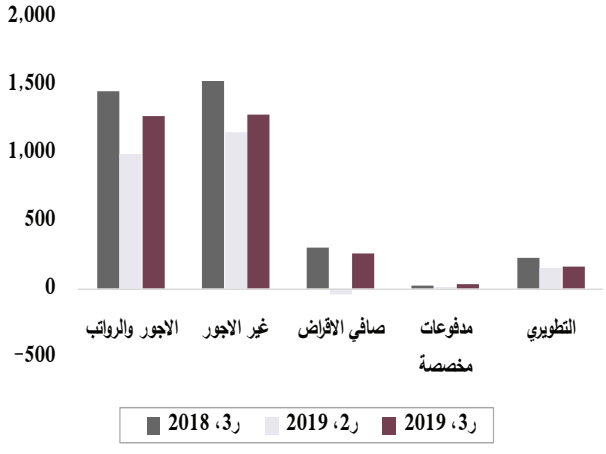
شهدت إيرادات الجباية المحلية نمواً بنحو 19% مقارنة بالربع السابق، بينما انخفضت بنحو 13% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018، لتبلغ حوالي مليار شيكل. فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 17% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل انخفضت بنحو 15% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو 24%، مقارنة بالربع السابق، في حين كانت أقل بنحو 11% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 0.3 مليار شيكل (أنظر الشكل 3-1). واستمر تذبذب تدفق المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للموازنة، إذ ارتفعت بنحو 35% مقارنة بالربع السابق، بينما تراجعت بنحو 12% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ حوالي 624 مليون شيكل، ذهب 83% منها لدعم الموازنة الجارية والباقي للإنفاق التطويري (أنظر الجدول 3-1).

شكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 139% من الإنفاق العام الفعلي (النقدي) خلال الربع الثالث 2019 مقارنة بنحو 54% في الربع السابق. وتنخفض هذه النسبة إلى نحو 99% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام) على الحكومة خلال الربع الثالث، مقارنة بنحو 31% في الربع السابق.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)




شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)




جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

| البيان | 2018 | | | | 2019 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| لدعم الموازنة | 156.6 | 482.1 | 522.0 | 679.4 | 598.4 | 368.1 | 517.6 |
| منح عربية | 140.1 | 236.3 | 303.7 | 410.0 | 396.3 | 94.0 | 278.8 |
| من الدول الأخرى | 16.5 | 245.8 | 218.3 | 269.4 | 202.1 | 274.1 | 238.8 |
| التمويل التطويري | 143.7 | 87.2 | 184.1 | 156.1 | *(354.4) ** | 93.3 | 106.0 |
| إجمالي المنح والمساعدات | 300.3 | 569.3 | 706.1 | 835.5 | 244.0 | 461.4 | 623.6 |

* تم خلال الربع الأول (2019) إعادة مبلغ بحوالي 448.1 مليون شيكل إلى القنصلية الأمريكية من أجل إغلاق حساب منحة أمريكية سابقة، وهو ما انعكس في قيمة المنح لدعم المشاريع التطويرية التي ظهرت وكأنها تراجعت بنحو 354.4 مليون شيكل.
** الارقام بين الاقواس سالبة.

1- مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2019: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2019).
2- مع ملاحظة أنّ الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثالث 2019 هبطت الى نحو 111 مليون شيكل مقارنة مع 123 مليون شيكل في الربع المناظر.

## النفقات العامة

على خلفية الانفراج الجزئي في أزمة إيرادات المقاصة، شهد الإنفاق العام في الربع الثالث 2019 ارتفاعاً بنسبة 33% مقارنة بالربع السابق، بينما كان أقل بنحو 15%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3 مليار شيكل. قامت الحكومة خلال هذا الربع بدفع جزء من متأخرات الأجور والرواتب الناجمة عن وقف تحويلات المقاصة، ونتيجة لذلك ارتفعت نفقات الأجور والرواتب الفعلية بنحو 28% مقارنة بالربع السابق، في حين انخفضت بنحو 13% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. كذلك ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 12%، مقارنة بالربع السابق، بينما كانت أقل بنحو 16% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. وارتفع بند صافي الإقراض خلال الربع الثالث من العام 2019 إلى حوالي 258.2 مليون شيكل. كما ارتفع الإنفاق التطويري بنحو 5% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل انخفض بنحو 30%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 166.6 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-2).

## المتأخرات الحكومية

انخفضت المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية في الربع الثالث 2019 بنحو 21% مقارنة بالربع السابق، بينما كانت أعلى بمقدار الضعف مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ نحو 1.1 مليار شيكل. وهذا يعادل 26% من صافي الإيرادات العامة والمنح في الربع الثالث 2019. وتوزعت هذه المتأخرات بين متأخرات الأجور والرواتب بنسبة 37%، ومتأخرات غير الأجور 49%، ومتأخرات النفقات التطويرية 11%، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 2% (أنظر الجدول 3-2). وعلى ذلك بلغ إجمالي المتأخرات المتراكمة على الحكومة خلال الفترات الماضية حتى نهاية الربع الثالث 2019، نحو 15.3 مليار شيكل (ما يعادل 4.1 مليار دولار).

## الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثالث 2019، إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 0.6 مليار شيكل. وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض إلى حوالي 1.2 مليار شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الشكل 3-3). أما على أساس الالتزام فلقد بلغ عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 1.9 مليار شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 1.3 مليار شيكل خلال نفس الفترة.

**جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)**

| البيان | 2018 | | | | 2019 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| إرجاعات ضريبية | 12.3 | 27.6 | 51.1 | 19.1 | 37.4 | 17.6 | 19.6 |
| الأجور والرواتب | 128.6 | 134.3 | 119.9 | 94.1 | 359.9 | 593.6 | 407.0 |
| نفقات غير الأجور | 170.9 | 159.0 | 287.7 | 468.9 | 414.3 | 626.5 | 543.2 |
| النفقات التطويرية | 10.9 | 10.9 | 35.5 | 237.6 | 102.1 | 130.4 | 121.3 |
| مدفوعات مخصصة | 104.3 | (8.7) | 28.0 | (15.4) | 126.8 | 30.6 | 13.1 |
| **إجمالي المتأخرات** | **427.0** | **323.1** | **522.2** | **804.3** | **1,040.5** | **1,398.7** | **1,104.2** |

* الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

**جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)**

| البيان | 2018 | | | | 2019 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| الدين الحكومي المحلي | 4,913.9 | 4,860.0 | 4,785.5 | 5,034.0 | 4,668.0 | 5,628.8 | 6,200.2 |
| المصارف | 4,863.1 | 4,809.2 | 4,734.8 | 4,983.3 | 4,617.3 | 5,578.2 | 6,149.6 |
| مؤسسات عامة | 50.8 | 50.8 | 50.7 | 50.7 | 50.7 | 50.6 | 50.6 |
| **الدين الحكومي الخارجي** | **3,674.2** | **3,777.7** | **3,772.1** | **3,882.1** | **3,744.3** | **3,783.7** | **3,950.2** |
| **الدين العام الحكومي** | **8,588.1** | **8,637.7** | **8,557.6** | **8,916.1** | **8,412.3** | **9,412.5** | **10,150.4** |
| الفوائد المدفوعة | 48.5 | 82 | 66.9 | 48.9 | 28.1 | 56 | 22.6 |
| **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي* الاسمي** | **%14.6** | **%14.5** | **%14.5** | **%14.6** | **%14.2** | **%16.2** | **%17.9** |

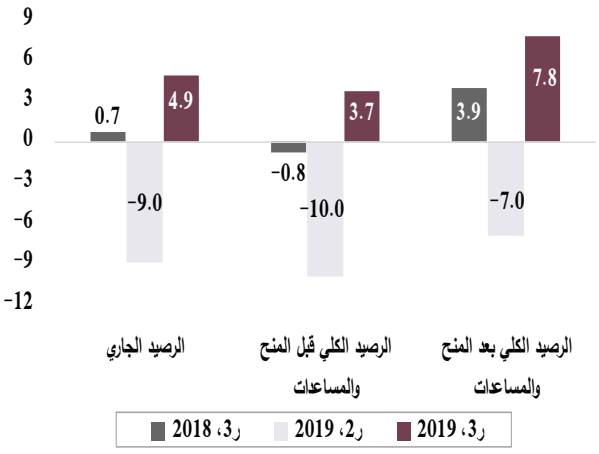
* تختلف هذه النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف. وتجدر الإشارة الى أن نسب الدين الى الناتج المحلي الإجمالي تم حسابها وفقاً لأرقام الناتج المحلي المعدلة التي صدرت حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (راجع الصندوق رقم 1 في هذا العدد من "المراقب").

## الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكل) نهاية الربع الثالث 2019، بنحو 8% و19% مقارنة بنهاية الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 10.2 مليار شيكل. ويمثل هذا 17.9% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.[3] وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 61%، مقابل دين خارجي بنحو 39%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 22.6 مليون شيكل، منها 18.9 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي و3.7 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي (أنظر الجدول 3-3).

3- تجدر الملاحظة بأن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار الأمريكي ارتفعت نهاية الربع الثالث 2019 بنحو 10.5% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 23.9% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 2,914.8 مليون دولار. ويعود التباين في هذه النسب إلى تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل.

**شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسمي (%)**




## 4- القطاع المالي المصرفي[1]

يعمل في فلسطين أربعة عشر مصرفاً، منها سبعة محلية. وتقدم هذه المصارف خدماتها من خلال 362 فرعاً ومكتباً، منها 304 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. ارتفعت موجودات القطاع المصرفي في نهاية الربع الثالث 2019 بنحو 3.7% مقارنة بالربع السابق. وبنحو 6.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018. لتبلغ حوالي 17.3 مليار دولار (أنظر الجدول 4-1).

### التسهيلات الائتمانية

استحوذت محفظة التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الثالث 2019 على نحو 52% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي لتصل إلى 8,947.9 مليون دولار (بارتفاع طفيف عن الربع السابق، ولكن زيادة بنسبة 8% مقارنة بالربع المناظر). وشكلت التسهيلات الائتمانية نحو 69% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع. وحصل القطاع الخاص على حصّة الأسد من التسهيلات الائتمانية (نحو 84% من إجمالي التسهيلات)، مقابل 16% حصّة القطاع العام.

وحصلت الضفة الغربية على حصة الأسد من هذه التسهيلات بنسبة بلغت نحو 90% من إجمالي الائتمان، مقارنة بنحو 10% حصة قطاع غزة. أمّا من حيث نوع الائتمان فقد سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية لتبلغ حصتها نحو 85% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مقارنة بنحو 14% حصّة تسهيلات الجاري المدين، ونحو 1% حصّة التأجير التمويلي. وأمّا على صعيد العملة، حافظت المحفظة الائتمانية على هيكلها باستحواذ الدولار على الحصّة الأكبر بنسبة 44%، مقارنة بنحو 38% حصّة الشيكل، ونحو 16% حصة الدينار الأردني (أنظر الشكل 4-1).

**جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)**

| البيان* | 2018 | | 2019 | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| **إجمالي الأصول** | **16,179.4** | **16,125.0** | **16,503.2** | **16,690.2** | **17,303.5** |
| التسهيلات الائتمانية المباشرة | 8,293.6 | 8,432.3 | 8,569.5 | 8,941.6 | 8,947.9 |
| الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف | 3,875.2 | 3,763.7 | 3,712.9 | 3,534.5 | 3,870.5 |
| محفظة الأوراق المالية والاستثمارات | 1,325.4 | 1,385.5 | 1,362.2 | 1,382.1 | 1,373.7 |
| النقدية والمعادن الثمينة | 1,642.6 | 1,582.6 | 1,711.4 | 1,620.8 | 1,883.6 |
| الموجودات الأخرى | 1,042.6 | 960.9 | 1,147.2 | 1,211.1 | 1,227.8 |
| **إجمالي الخصوم** | **16,179.4** | **16,125.0** | **16,503.2** | **16,690.2** | **17,303.5** |
| ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية) ** | 12,194.2 | 12,227.3 | 12,394.4 | 12,591.4 | 13,025.5 |
| حقوق الملكية | 1,863.5 | 1,912.0 | 1,931.4 | 1,956.0 | 1,942.4 |
| أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية) | 1,178.0 | 1,033.6 | 1.116.8 | 1,041.8 | 1,151.3 |
| **المطلوبات الأخرى** | **263.5** | **269.5** | **361.3** | **363.5** | **408.9** |
| **المخصصات والإهلاك** | **680.1** | **682.5** | **699.3** | **737.5** | **775.5** |

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني 2019، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية بشكل طفيف بين الربعين المتلاحقين بمقدار 6.1 مليون دولار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 7% (ما يعادل 109.3 مليون دولار). ولكن التسهيلات الائتمانية شهدت ارتفاعا ملحوظا بين الربعين المتناظرين، بمقدار 654.3 مليون دولار. وجاء هذا، بشكل رئيس، نتيجة ارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 26% (ما يعادل 303.4 مليون دولار)، كما ارتفعت لقطاع الإنشاءات بنسبة 10% (ما يعادل 157.1 مليون دولار)، أنظر الشكل 4-2.

وصلت نسبة التسهيلات الائتمانية الى نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الثالث 2019، مقابل 51% في الربع المناظر من العام 2018. ولقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الماضية، وكانت لا تزيد على 41% نهاية العام 2015.

## القروض المتعثرة

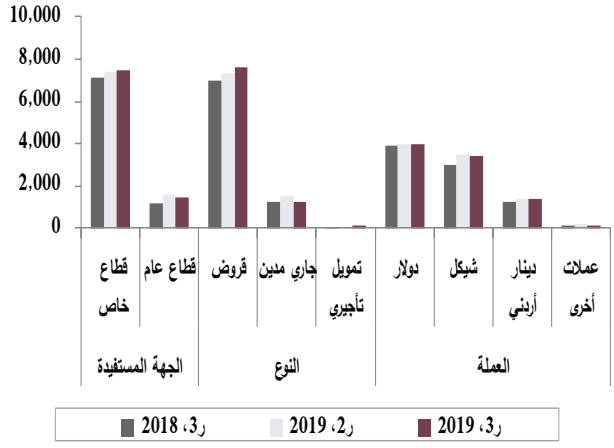
شهد الربع الثالث من العام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي بنسبة 8% (ما يعادل 26.3 مليون دولار) مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 33% (ما يعادل 86.9 مليون دولار) مقارنة بالربع المناظر من العام 2018. ووصل الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة نحو 347.6 مليون دولار، وهو ما يعادل 3.9% من إجمالي القروض (أنظر الشكل 4-3). ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى أزمة المقاصة وما نجم عنها من عدم قدرة الحكومة على دفع كامل مستحقات الموظفين والقطاع الخاص.

توزعت القروض المتعثرة بين 30% في قطاع التجارة العامة، و21% في قطاع العقارات والإنشاءات، ونحو 17% للقروض الاستهلاكية. أما بخصوص توزع القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر، فقد أظهرت البيانات أنّ أكثر من نصف القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي (55%) هي عبارة عن قروض مصنفة كخسائر، في حين شكلت القروض دون النموذجية 16% من إجمالي القروض المتعثرة، أمّا القروض المشكوك في تحصيلها شكلت نحو 29%.[2]

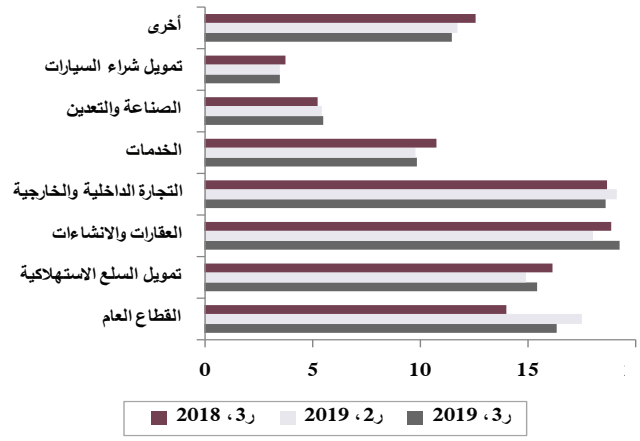
## الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نمواً ملحوظاً خلال الربع الثالث من العام 2019 بعد أنّ مرت بفترة من التراجع المستمر. إذ ارتفعت بنسبة 10% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,870.5 مليون دولار، لتشكل بذلك 22% من اجمالي موجودات المصارف مقارنة بنحو 21% في الربع السابق. وجاء هذا نتيجة نمو الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 18%، ونمو الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 4%. بالمقابل تراجعت الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 7.0% مقارنة بربع السنة السابق (أنظر الشكل 4-4).

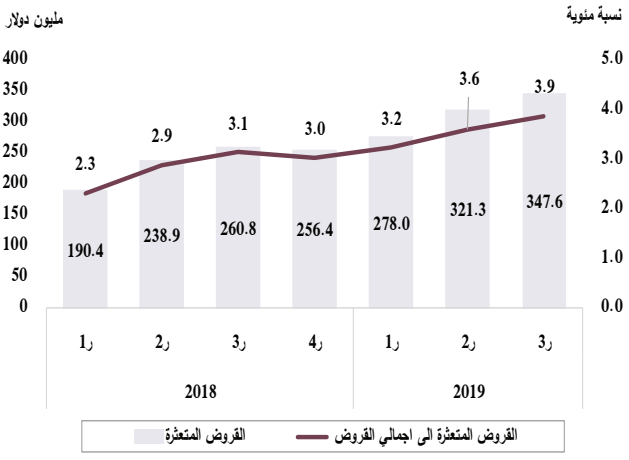
شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)




شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (نسبة مئوية)




شكل 4-3: الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة (مليون دولار)




2- تصنف القروض بحسب فترات التعثر حسب تعليمات سلطة النقد إلى: (1) التسهيلات دون النموذجية وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوما (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها وهي تلك التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوما (3) الخسائر وهي تلك التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر.

## الودائع

شهد الربع الثالث 2019 ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14,176.8 مليون دولار، وارتفاع بنسبة 6% مقارنة بالربع المناظر. واستحوذت ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) على نحو 92% من إجمالي الودائع. وتظهر البيانات استمرار تركز ودائع الجمهور في الضفة الغربية (نحو 90%) مقابل 10% حصّة قطاع غزة. وبلغت حصة القطاع الخاص نحو 95% من هذه الودائع، مقابل 5% حصّة القطاع العام (أنظر الشكل 4-5).

توزعت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث من العام 2019، بين ودائع الجارية بنسبة 37%، وودائع توفير بنسبة 33%، وودائع آجلة بنسبة 30%. أمّا هيكل ودائع الجمهور من حيث عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على الحصة الأكبر منها بنسبة 38%، مقابل نحو 36% للشيكل و22% حصة الدينار الأردني كما يوضح الشكل 4-5. وشكلت ودائع الجمهور نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نهاية الربع الثالث 2019 مقارنة بنحو 77% في الربع السابق و75% في الربع المناظر.

## أرباح المصارف

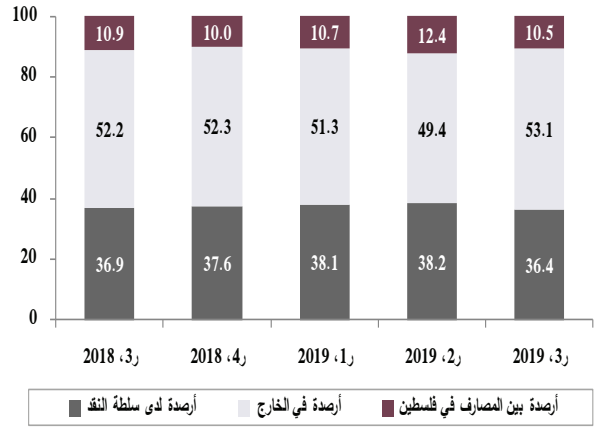
شهد صافي دخل المصارف في نهاية الربع الثالث من العام 2019 نمواً بنسبة 7% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 39.4 مليون دولار. ويعزى سبب النمو إلى زيادة الإيرادات بنسبة 2%، مقابل تراجع النفقات بنسبة 1%. بالمقابل سجل صافي الدخل تراجعاً ملحوظاً بنسبة 14% مقارنة بالربع المناظر من العام 2018 (أنظر الجدول 4-2). وقد سجل صافي دخل المصارف التراكمي للشهور التسعة الأولى من العام 2019 نحو 121 مليون دولار.

**جدول 4-2: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)**

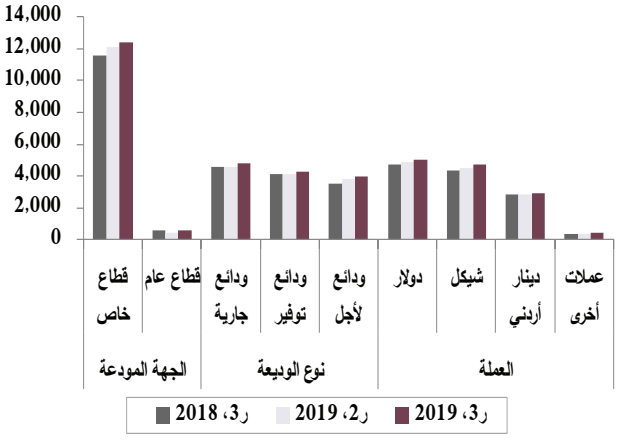
| البيان | 2018 | 2019 | |
|---|---|---|---|
| | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الثالث |
| **الإيرادات** | **214.4** | **234.6** | **238.7** |
| الفوائد المقبوضة | 158.7 | 166.0 | 171.9 |
| إيرادات العمولات | 32.3 | 32.3 | 32.7 |
| إيرادات أخرى | 23.4 | 36.3 | 34.1 |
| **النفقات** | **168.5** | **197.7** | **199.3** |
| الفوائد المدفوعة | 27.0 | 36.7 | 37.2 |
| مصاريف العمولات | 3.2 | 3.0 | 3.4 |
| نفقات أخرى | 18.9 | 28.5 | 35.5 |
| النفقات التشغيلية | 109.4 | 109.6 | 113.6 |
| الضرائب | 10.0 | 19.9 | 9.6 |
| **صافي الدخل** | **45.9** | **36.9** | **39.4** |

• بند أخرى يشمل الإيرادات والنفقات من أوراق الدين المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية، وعمليات بنود خارج الميزانية، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى، إضافة للمخصصات.

**شكل 4-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (نسبة مئوية)**




**شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)**




## متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض ميلاً للصعود على الدينار والشيكل خلال الربع الثالث من العام 2019 مقارنة بالربع السابق، ليصل الى نحو 7.06% و7.04% على التوالي. بينما انخفضت فائدة الإقراض بعملة الدولار إلى نحو 5.82%. على الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الإيداع ميلاً للصعود على عملتي الدولار والشيكل، إلى 3.00% للدولار ونحو 2.87% للشيكل. بالمقابل انخفضت فائدة الإيداع على الدينار بشكل طفيف لتبلغ نحو 3.24%.

أدت هذه التغيرات إلى انخفاض الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع على الدولار والشيكل مقارنة بالربع السابق، إذ انخفض الهامش بعملة الدولار من 3.36 نقطة مئوية إلى 2.82 نقطة مئوية، وبعملة الشيكل من 4.65 إلى 4.17 نقطة مئوية، في المقابل ارتفع الهامش على الدينار من 3.59 إلى 3.82 نقطة مئوية خلال نفس الفترة (أنظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة

| العملة | فوائد الإيداع % | | فوائد الإقراض % | | الهامش (نقطة مئوية) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ر2 2019 | ر3 2019 | ر2 2019 | ر3 2019 | ر2 2019 | ر3 2019 |
| الدولار | 2.74 | 3.00 | 6.10 | 5.82 | 3.36 | 2.82 |
| الدينار | 3.27 | 3.24 | 6.86 | 7.06 | 3.59 | 3.82 |
| الشيكل | 2.38 | 2.87 | 7.03 | 7.04 | 4.65 | 4.17 |

## حركة تقاص الشيكات

ارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 4% نهاية الربع الثالث من العام 2019 مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 3,212.3 مليون دولار. حيث بلغت قيمتها في الضفة الغربية نحو 3,031.7 مليون دولار مقابل نحو 180.6 مليون دولار في قطاع غزة.

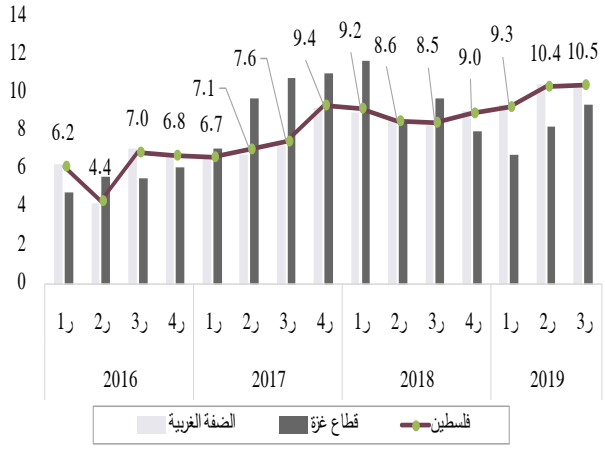
## الشيكات المعادة

شهدت قيمة الشيكات المعادة ارتفاعاً بنحو 6% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 22% مقارنة بالربع المناظر، لتسجل 336.5 مليون دولار. وتوزع الارتفاع بين 5% في الضفة الغربية (إلى 319.3 مليون دولار) و10% في قطاع غزة (إلى 17.2 مليون دولار). (أنظر الشكل 4-6 وراجع الصندوق "الشيكات المعادة: 1 من كل 9 شيكات" في العدد 53 من المراقب الاقتصادي).

## شركات الإقراض المتخصصة

شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة ارتفاعاً بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 13% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 257.7 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع

شكل 4-6: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (نسبة مئوية)




نتيجة لنمو كل من الودائع بنسبة 16%، إضافة لنمو الأصول الثابتة بنسبة 22%. في المقابل تراجع كل من النقد بنسبة 18% ومحفظة القروض الإسلامية بنسبة 11%. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 69% وقروض إسلامية بنسبة 6%، وودائع بنسبة 13%، وتوزعت النسبة الباقية (12%) بين الموجودات والنقد.

بلغت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة حوالي 213.7 مليون دولار، أو ما نسبته 3% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نهاية الربع الثالث 2019. وسيطرت القروض التجارية والعقارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار 30% تقريبا لكل منهما، تلاه كل من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العامة بحوالي 12% لكل منهما أيضاً. ووفر قطاع الإقراض المتخصص نحو 843 فرصة عمل في نهاية الربع الثالث من العام 2019 (أنظر الجدول 4-4).

جدول 4-4: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

| الفترة | 2018 | | | | 2019 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| إجمالي محفظة القروض (مليون دولار) | 215.4 | 212.5 | 205.7 | 217.2 | 216.3 | 213.7 |
| - الضفة الغربية | 153.1 | 154.4 | 151.7 | 163.7 | 166.5 | 167.9 |
| - قطاع غزة | 62.3 | 58.1 | 54.0 | 53.5 | 49.8 | 45.8 |
| عدد المقترضين النشطين | 70,922 | 68,942 | 65,458 | 80,314 | 78,186 | 76,502 |
| عدد الفروع والمكاتب | 81 | 81 | 81 | 93 | 93 | 93 |
| عدد الموظفين | 675 | 680 | 687 | 864 | 843 | 843 |

## صندوق 3: أرباح المصارف في فلسطين مقارنة مع الدول المجاورة

هناك بشكل عام أربعة مؤشرات معتمدة لقياس أداء الشركات، بما فيها المصارف، وهي مؤشر السيولة، مؤشر الملاءة المالية (Solvency)، مؤشر الفعالية العملياتية، وأخيراً مؤشر الربحية. ويتفق الخبراء الماليين على الحاجة لأخذ عدد من المؤشرات بالاعتبار عند تقييم أداء الشركات، ولكن إذا ما تطلب الأمر استخدام مؤشر واحد فقط، فإنّ مستوى وتطور الربحية هو المقياس الأفضل. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ تدني الأرباح يؤدي إلى قصور فرص النمو أمام الشركة ويترافق مع شكوك تتعلق بالملاءة المالية. صحيح أنّ معدلات الربح قد تكون مصطنعة أو مضللة، تخفي ورائها مخاطر مرتفعة أو مديونية عالية. وأنّ الربح المسجل قد يكون ناتج عن نشاطات غير تشغيلية (مثل ارتفاع قيمة الأراضي أو ناتج من تبدل أسعار العملات). ولكن هذا "التضليل" لا يمكن أنّ يستمر طويلاً، إذ أنّ المشاكل التي تعاني منها الشركات لابد وأنّ تنكشف على المدى المتوسط وتنعكس على معدلات الربحية كما يؤكد خبراء إدارة الأعمال.[1]

### مؤشرات الربحية

سوف نعرض في هذا الصندوق إلى تطور مؤشرات الربحية لدي المصارف العاملة في فلسطين خلال عقد من السنوات (2008-2018).[2] وسوف نسعى إلى مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها لدى القطاع المصرفي في عدد من الدول. كما سنقارن بين أرباح المصارف المسجلة في بورصة فلسطين مع أرباح بقية الشركات المسجلة في البورصة.

هناك ثلاثة مؤشرات معتمدة لقياس ربحية الشركات بما فيها المصارف:

- صافي الربح قبل الضرائب أو بعد الضرائب (Net Income): هذا طبعاً مؤشر مهم للتدليل على تطور الأرباح، ولكنه غير كاف لأن القيمة المطلقة للأرباح لا تعطي فكرة سليمة عن معدلات الأرباح، أي الأرباح بالمقارنة مع المال المستثمر.
- العائد على حقوق الملكية (Return on Equity, RoE): يقيس هذا المؤشر صافي الأرباح بالنسبة إلى حقوق الملكية، أي العائد (الربح) على استثمارات حملة حقوق الملكية في الشركات أو المصارف. ونظراً لأنّ الشركات يمكنها رفع قيمة هذا المؤشر بشكل مصطنع، عبر زيادة مديونيتها الخارجية مثلاً، يحبذ خبراء إدارة الأعمال استخدام مؤشر أعم يأخذ بالاعتبار قيمة اجمالي الأصول في الشركة.[3]
- العائد على الأصول/أو على الموجودات (Return on Assets, RoA): ويتم حسابه بتقسيم الربح الصافي للشركة على إجمالي الأصول (قيمة الموجودات) فيها. وهذا المؤشر واسع الاستخدام لأنه يعبر عن معدل العائد للمستثمرين في الشركة، إلى جانب التعبير عن كفاءة الشركة في استغلال أصولها والسيطرة على التكاليف التي تتكبدها. وفي الحالات التي يظهر فيها تبايناً كبيراً بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات، يتوجب تقييم معدلات السيولة والتغطية، إذ يدل ذلك على ارتفاع مستوى الديون.

### المصارف في فلسطين

وصل عدد المصارف العاملة في فلسطين إلى 18 مصرف في العام 2008. ولكن هذا العدد تراجع خلال العقد التالي ليصل إلى 14 مصرف في العام 2018، منها 7 مصارف محلية والباقي فروع لمصارف عربية. وشهد القطاع المصرفي الفلسطيني تطوراً كبيراً، كمياً وبنيوياً، خلال العقد الماضي، ولعل أكثر النسب دلالة على التحول العملياتي يتمثل في ارتفاع المتوسط السنوي لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لدى كافة المصارف من 29% في 2008 إلى 67% في 2018.

هناك درجة عالية من التركيز في النشاط المصرفي في فلسطين، كما هو الحال في معظم الدول الأخرى. إذ أنّ حصة أكبر مصرفين، بنك فلسطين والبنك العربي، تبلغ نحو 57% من إجمالي إيرادات المصارف العاملة في فلسطين، والنسبة مشابهة أيضاً فيما يتعلق بإجمالي ودائع الجمهور. كما بلغت حصة هذين المصرفين من إجمالي صافي الأرباح التي حققها القطاع المصرفي في العام 2018 نحو 69%.[4]

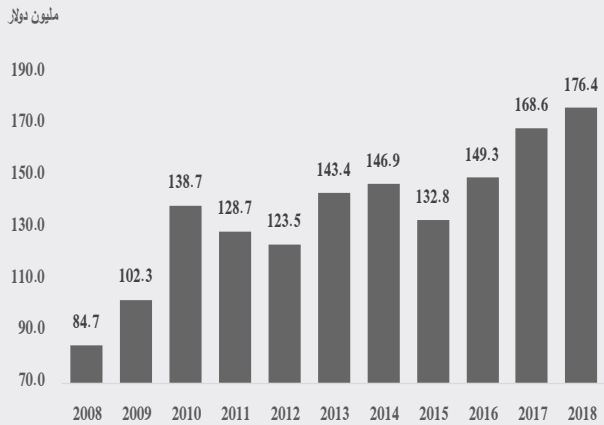
### صافي الدخل قبل الضرائب (الربح) وبعد الضرائب (صافي الربح)

ارتفعت القيمة المطلقة لإجمالي أرباح المصارف (قبل الضرائب) العاملة في فلسطين من 116.1 مليون دولار في العام 2008 إلى 232.4 مليون في 2018، أي بمعدل نمو متوسط يقارب 10% سنوياً. بالمقابل، ارتفع صافي دخل المصارف بعد الضرائب من 84.7 مليون دولار إلى 176.4 مليون خلال نفس الفترة (أنظر الشكل 1). أي أنّ قيمة الضرائب التي دفعتها المصارف العاملة في فلسطين ارتفعت من نحو 32.5 في العام 2008 إلى 56.1 مليون بعد عقد من الزمن. ولكن نسبة الضرائب إلى إجمالي الربح قبل الضرائب انخفضت من 28% إلى 24% خلال الفترة.

### العائد على حقوق الملكية

وصل العائد على حقوق الملكية أو حقوق المساهمين، وهو ما يعبر عن معدل الربح، في القطاع المصرفي الفلسطيني إلى أعلى مستوياته في العام 2010 بمتوسط يبلغ 12.7%. ولكن المعدل شهد تراجعاً في السنوات اللاحقة إلى 9.1% في 2015 ثم عودة إلى الصعود إلى 10.2% في العام 2018.

**شكل 1: تطور صافي أرباح القطاع المصرفي في فلسطين (بعد الضرائب) 2008-2018**




المصدر: جمعية البنوك في فلسطين،2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.

1 J.B. Maverick (2016): What Is the Best Measure of a Company's Financial Health? https://www.investopedia.com/articles/investing/061916/what-best-measure-companys-financial-health.asp

2- جمعية البنوك في فلسطين،2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.

3 J. Hagel et.al. (2010): The Best Way to Measure Company Performance. https://hbr.org/2010/03/the-best-way-to-measure-compan.html

4- جمعية البنوك في فلسطين،2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.

يلاحظ من الشكل 2 أنّ العائد على حقوق الملكية في فلسطين في العام 2018 أعلى من نظيره لدى المصارف العاملة في الأردن (9.6%) في نفس العام، كما هو أعلى من متوسط العائد لدى المصارف اللبنانية (10.0%). ولكن وبشكل عام كان معدل ربح القطاع المصرفي متقارباً في كل من فلسطين والأردن، في حين أنّ المعدل كان أعلى في لبنان خلال الفترة 2012-2017.

يقارن الشكل 3 بين قيمة العائد على حقوق الملكية لدى المصارف في فلسطين مع مستواه في تجمعات مختارة من الدول في 2018. ويتضح من الشكل أنّ المعدل المتوسط في فلسطين كان أدنى من المتوسطات في هذه التجمعات، بما فيها المتوسط في دول "المينا" الذي بلغ 11.6% بالمقارنة مع 10.2% في فلسطين. وتجدر الملاحظة بأنّ متوسط العائد على حقوق الملكية الذي تحقق في 3,500 مصرف في 28 دولة في الإتحاد الأوربي بلغ 6.1% فقط في العام 2018.[5] والمتوسط الأوربي هذا لا يزيد على نصف المتوسط الذي تحقق في كافة المصارف الأمريكية، والذي بلغ 12.2% في الربع الثاني 2018.[6]

## العائد على الأصول

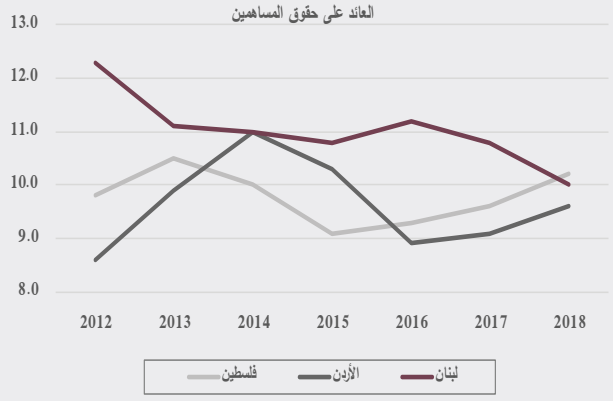
تراوح متوسط معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العقد الماضي بين أدنى مستوى (1.08%) في العام 2015 وأعلى مستوى (1.60%) في العام 2010. ووصل هذا المعدل إلى 1.14% في العام 2018. ويوضح الشكل 4 أنّ معدل العائد على الأصول للقطاع المصرفي في فلسطين كان أعلى من مستواه في الأردن خلال السنتين 2012-2013 ولكن العكس كان صحيحاً في السنوات اللاحقة حتى 2018 حين بلغ المتوسط في المصارف العاملة في الأردن 1.20%، مقارنة مع متوسط يعادل 1.14% لدى المصارف العاملة في فلسطين. وبلغ المعدل في لبنان 0.9% فقط في 2018، وكان أدنى من مستواه في فلسطين والأردن خلال كامل الفترة 2012-2018.

يقارن الشكل 5 بين قيمة العائد على الأصول لدى المصارف في فلسطين مع مستواه في تجمعات مختارة من الدول في 2018. ويتضح من الشكل أن المعدل المتوسط في فلسطين كان أدنى من المتوسطات في كافة هذه التجمعات، بما فيها المتوسط في دول "المينا" الذي بلغ 1.60% بالمقارنة مع 1.10% في فلسطين.

## المصارف الفلسطينية في بورصة فلسطين

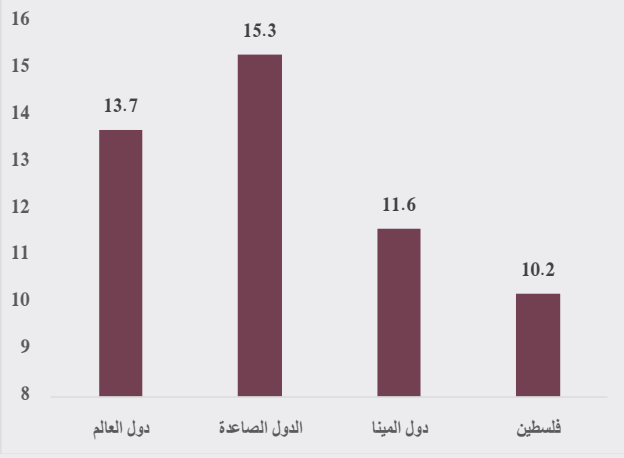
من بين المصارف العاملة في فلسطين هناك 7 مصارف وطنية (فلسطينية)، 6 منها مسجلة في بورصة فلسطين (مصرف "الصفا" لم يكن مسجلا في البورصة قبل 2019). وصل إجمالي الأرباح الصافية للمصارف الفلسطينية المسجلة في بورصة فلسطين إلى نحو 99.3 مليون دولار في العام 2017، وهو ما يعادل 53% من إجمالي أرباح القطاع المصرفي في فلسطين في ذلك العام. من جهة أخرى يوضح الجدول رقم 1 أنّ متوسط أداء المصارف الفلسطينية فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية أفضل من أداء المصارف غير الفلسطينية العاملة في فلسطين خلال العامين 2016 و2017، وربما يعود هذا إلى وزن "بنك فلسطين" بين المصارف الوطنية (الذي بلغ العائد على حقوق الملكية لديه 13% في 2018). أما بالنسبة للعائد على الأصول فإن الأداء الأفضل للمصارف الفلسطينية الذي تحقق في العام 2016 تراجع في العام الذي يليه لصالح المصارف غير الفلسطينية.

**شكل 2: معدل العائد على حقوق الملكية (معدل الربح) في القطاع المصرفي في فلسطين والأردن ولبنان 2012-2018 (نسبة مئوية)**




- جمعية البنوك في فلسطين،2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.
- البنك المركزي الأردني، 2019، إحصاءات قطاع النقود والبنوك، المؤشرات المالية، 2003-2018.
- Bank Audi, 2019, Lebanon Banking Sector Report, 2010-2019.

**شكل 3: متوسط العائد على حقوق الملكية لدى المصارف في تجمعات دول مختارة في العام 2018 (نسبة مئوية)**




- Bank Audi, 2019, Lebanon Banking Sector Report, 2010-2019.
- جمعية البنوك في فلسطين،2019. الوضع المالي للبنوك، 2008-2018.

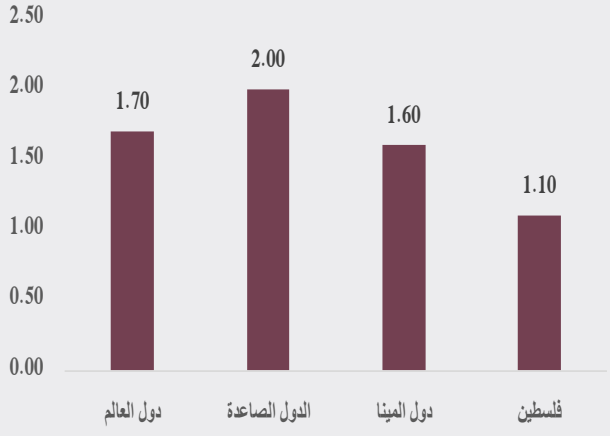
**شكل 4: متوسط العائد على الموجودات في القطاع المصرفي في فلسطين والأردن ولبنان 2012-2018 (نسبة مئوية)**




- المرجع: أنظر مراجع الشكل 2.

5 https://www.ebf.eu/facts-and-figures/banking-sector-performance/
6 http://www.bankregdata.com/allIEmet.asp?met=ROE

**شكل 5: متوسط العائد على الموجودات لدى المصارف في دول مختارة في العام 2018 (نسبة مئوية)**




- المرجع: أنظر مراجع الشكل3.

**جدول 1: العائد على حقوق الملكية والموجودات لدى المصارف الفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين 2016 و2017**

| | العائد على حقوق الملكية % | | العائد على الموجودات % | |
|---|---|---|---|---|
| | 2016 | 2017 | 2016 | 2017 |
| متوسط المصارف الفلسطينية | 11.1 | 10.4 | 1.20 | 1.00 |
| متوسط كافة المصارف العاملة في فلسطين | 9.30 | 9.60 | 1.09 | 1.10 |

- معدلات المصارف الفلسطينية محسوبة على أرضية الإفصاحات السنوية للشركات، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
- معدلات كافة المصارف من جمعية البنوك في فلسطين http://www.abp.ps

يسجل الجدول 2 متوسطات العوائد على حقوق الملكية والأصول في الشركات المسجلة في بورصة فلسطين في العام 2017. ويوضح الجدول أنّ أعلى عائد على حقوق الملكية تحقق في الشركات الصناعية (متوسط 13 شركة)، وجاء متوسط المصارف في المرتبة الثانية. أما بالنسبة للعائد على الأصول وحصة السهم من الأرباح فلقد حل متوسط قطاع المصارف في مراكز متأخرة بشكل ملحوظ مقارنة مع المتوسط الذي حققته شركات قطاع الخدمات والشركات الصناعية.

**جدول 2: متوسط العائد على حقوق الملكية والأصول وحصة السهم من الأرباح في شركات بورصة فلسطين 2017**

| القطاع | العائد على حقوق الملكية % | العائد على الأصول % | حصة السهم من الأرباح دولار/سهم |
|---|---|---|---|
| قطاع البنوك (7مصارف) * | 8.791 | 0.016 | 0.14 |
| قطاع الخدمات (11 شركة) | 8.66 | 0.07 | 0.44 |
| قطاع الصناعة (13 شركة) | 18.18 | 0.06 | 0.40 |
| قطاع الاستثمار (10 شركات) | 2.55 | 0.02 | 0.05 |
| قطاع التأمين (7 شركات) | 3.29 | 0.03 | 0.15 |

المصدر: المعدلات محسوبة على أرضية الإفصاحات السنوية للشركات، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
* المصارف المسجلة في بورصة فلسطين (6 مصارف) أضافة الى سوق فلسطين للأوراق المالية.

## 5- القطاع المالي غير المصرفي

### قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نهاية الربع الثالث 2019 نحو 3.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 23% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.[1] وانخفضت هذه القيمة السوقية بشكل طفيف مقارنة مع الربع السابق والمناظر (بنحو 0.2% و0.4% على الترتيب). كما أغلق مؤشر القدس نهاية الربع الثالث 2019 عند حاجز 517.7 نقطة، بانخفاض 2 نقطة مقارنة بالربع السابق وبمقدار 11 نقطة مقارنة بالربع المناظر (أنظر الجدول 5-1).

**جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين.**

| البيان | الربع الثالث 2018 | الربع الثاني 2019 | الربع الثالث 2019 |
|---|---|---|---|
| عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 40.9 | 27.8 | 31.0 |
| قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 69.6 | 47.3 | 49.9 |
| القيمة السوقية (مليون دولار) | 3,718.7 | 3,710.1 | 3,702.7 |
| عدد الصفقات | 9,073 | 7,653 | 6,884 |
| اجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين | 71,128 | 70,540 | 70,280 |
| فلسطيني | 67,761 | 67,170 | 66,920 |
| مواطن أجنبي | 3,367 | 3,370 | 3,360 |
| مؤشر القدس (نقطة) | 528.8 | 519.8 | 517.7 |

شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث 2019 ارتفاعاً بنسبة 12% و6% على التوالي مقارنةً مع الربع الثاني 2019. بالمقابل انخفض عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث 2019 بنسبة 24% و28% على التوالي مقارنةً بالربع المناظر من العام 2018، ويعزى ذلك بالأساس الى تراجع أنشطة التداول لمعظم القطاعات انعكاساً للوضع السياسي والاقتصادي العام الذي شهدته فلسطين منذ بداية العام 2019، كنتيجة لأزمة المقاصة واحتجاز أموال الضرائب من قبل دولة الاحتلال، الأمر الذي أدى الى شح السيولة لدى الأفراد. من جهة أخرى، بلغ اجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 70,280 متعامل مع نهاية الربع الثالث من العام 2019، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 41% (1,512.0 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 26% (948.7 مليون دولار).

### قطاع التأمين

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نحو 76.8 مليون دولار نهاية الربع الثالث 2019، مرتفعاً بنسبة 8% و12% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب. ويعزى ذلك على التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين أرباع السنة.

1- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018، وذلك بسبب أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

كما ارتفع صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 3% و4% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي. في حين لم تشهد إجمالي استثمارات شركات التأمين نمواً ملحوظاً في الربع الثالث، مكتفية بنسبة 0.5% و2% مقارنةً مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي (أنظر الجدول 5-2).

**جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)**

| البيان | الربع الثالث 2018 | الربع الثاني 2019 | الربع الثالث 2019 |
|---|---|---|---|
| اجمالي أقساط التأمين المكتتبة | 68.6 | 71.2 | 76.8 |
| اجمالي استثمارات شركات التأمين | 246.2 | 250.0 | 251.3 |
| صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين | (43.4) | (43.7) | (45.2) |
| صافي الأقساط المكتسبة/ اجمالي أقساط التأمين المكتتبة | %90.5 | %88.3 | %85.1 |
| صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتسبة | %69.9 | %69.5 | %69.1 |

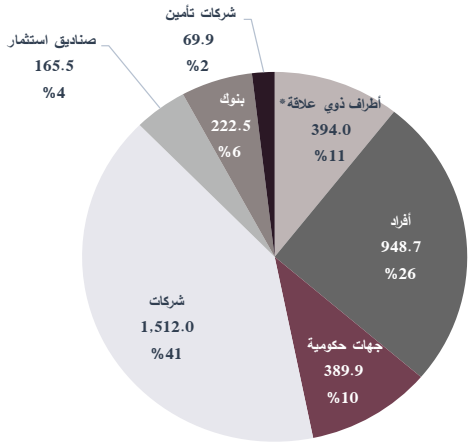
يسجل الجدول 5-3 أبرز المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع بعض الدول العربية. الأولى هي نسبة الاختراق التأمينية، أي إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. والثانية هي الكثافة التأمينية، أي إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي عدد السكان. يتضح من الأرقام أنّ نسبة الاختراق في فلسطين نهاية العام 2018 بلغت 1.9%، وهي أعلى من النسبة في كل من الكويت ومصر والجزائر والسعودية، ولكن أدنى من مستواها في الأردن والامارات ولبنان والمغرب. أما الكثافة التأمينية نهاية العام 2018، التي بلغت في فلسطين 58 دولار، فهي أدنى بكثير من مستواها في السعودية والامارات والكويت والأردن أيضاً.

**جدول 5-3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية للدول العربية للسنوات 2015 و2018***

| الدولة | نسبة الاختراق (%) | | الكثافة التأمينية (دولار أمريكي) | |
|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2018 | 2015 | 2018 |
| المغرب | 3.1 | 3.9 | 89 | 127 |
| الإمارات | 2.8 | 2.9 | 1,099 | 1,305 |
| لبنان | 3.1 | 2.9 | 261 | 269 |
| الأردن | 2.0 | 2.1 | 85 | 91 |
| فلسطين | 1.4 | 1.9 | 37 | 58 |
| السعودية | 1.5 | 1.2 | 308 | 283 |
| البحرين | 2.3 | 1.8 | 546 | 520 |
| الكويت | 0.7 | 1.0 | 207 | 315 |
| الجزائر | 0.8 | 0.7 | 32 | 28 |
| مصر | 0.7 | 0.6 | 23 | 16 |

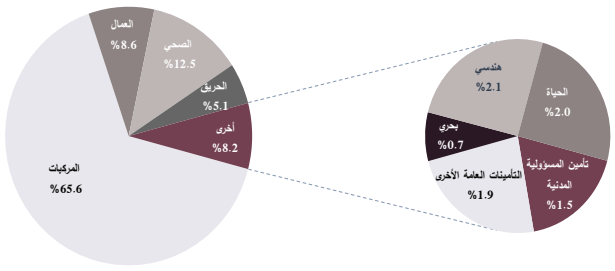
* المصدر: مجلة سيجما والصادرة عن Swiss RE institute، باستثناء دولة فلسطين حيث تم رفد النسب استناداً الى البيانات المالية والإدارية لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. http://www.sigma-explorer.com

**شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثالث 2019 (مليون دولار)**

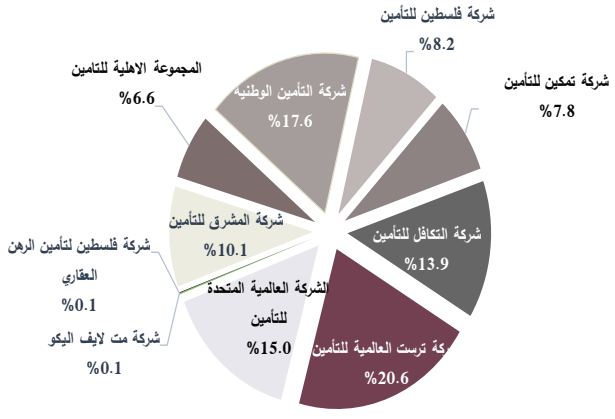



*هم أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

**شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث 2019**




**شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث 2019**



يوضح الشكل 5-2، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، بنسبة 66% من إجمالي المحفظة التأمينية نهاية الربع الثالث من العام 2019، يليها التأمين الصحي بنسبة 13%. كما يلاحظ من الشكل 5-3 أنّ هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاثة من أصل عشر شركات عاملة في القطاع على نحو 53% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني كما بنهاية الربع الثالث من العام 2019.

## قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 9 شركات، كما بلغ عدد العقود 504 عقد بقيمة استثمار إجمالي بلغ 22.1 مليون دولار نهاية الربع الثالث 2019، ويمثل هذا انخفاضاً في عدد العقود بنسبة 0.4% مقارنةً بالربع السابق، في حين ارتفعت قيمة العقود بنسبة 9%. أمّا بالمقارنة مع الربع المناظر يلاحظ انخفاض قيمة العقود بنسبة 1% في حين ارتفع عددها بنسبة 31%، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة عدد عقود التأجير التمويلي للأفراد (أنظر الجدول 5-4).

**جدول 5-4: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي**

| الربع | قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار) | عدد عقود التأجير التمويلي |
|---|---|---|
| الربع الثالث، 2018 | 22.3 | 384 |
| الربع الثاني، 2019 | 20.2 | 506 |
| الربع الثالث، 2019 | 22.1 | 504 |

ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 36%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 15% تليها الخليل بنسبة 14%. ومن الملاحظ أنّ هناك استقرار في توزيع هذه النسب على مدار السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات. كما أنّ المركبات ما زالت تشكل الحصّة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي بنسبة 84% من إجمالي قيمة العقود نهاية الربع الثالث 2019. ويعود السبب إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوي وإعادة حيازتها. وبلغت حصة الشاحنات والمركبات الثقيلة نسبة 9% من محفظة التأجير التمويلي، في حين ذهبت الحصة المتبقية والبالغة نحو 7% إلى المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها).

## صندوق 4: الحد الأدنى لأسعار التأمينات الإلزامية هو لمصلحة الشركات والمؤمّنين

استندت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، في إصدارها للتعريفة الإلزامية لكل من تأمين المركبات والعمال في فلسطين، إلى قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005، الذي منحها صلاحية تحديد مستوى الأسعار أو التعريفة الخاصة بأي نوع من أنواع التأمين إذا ارتأت ذلك مناسباً وضرورياً. وحيث أنّ تأمين المركبات في فلسطين يحظى بأهمية كبيرة، نظراً لكبر حجمه وسيطرته على حصّة كبيرة مقارنة مع باقي أنواع التأمين، وحيث أنّ القوى العاملة الفلسطينية هي الركيزة الأساسية في العجلة الاقتصادية وبهدف توفير الحماية اللازمة لها، أصدرت الهيئة وبعد دراسة شاملة للتعريفة وبالتنسيق مع الجهات الشريكة توصيتها بالحدود الدنيا لأسعار تأمين المركبات وتأمين العمال، والتي صادق عليها مجلس الوزراء الفلسطيني بموجب قرار رقم (1) لسنة 2008.

إنّ تدخل الجهات الرقابية في تحديد حدود دنيا لبعض أسعار التأمين، يهدف بالأساس إلى حماية حقوق المؤمن لهم من خلال ضمان توفر السيولة اللازمة لدى شركات التأمين لتسديد المطالبات وفق الوقت المناسب، إضافة لتحقيق قواعد الشمول المالي وما يترتب عليه من غايات العدالة والإنصاف بين جميع المواطنين من خلال إمكانية حصولهم على الخدمات التأمينية دون انحياز أو مغالاة.

تستند تعريفة تأمين المركبات في احتسابها على استخدام المركبة وحجم محركها وعدد ركابها. أمّا الشروط القانونية للتعويض في تأمين المركبات فتعتمد على ما ورد في قانون التأمين رقم 20 لسنة 2005، والمتمثلة بعدم المسؤولية عن وقوع الخطأ في الإصابات الجسدية، حيث تتولى كل مركبة تعويض الإصابات الجسدية للسائق والركاب بتلك المركبة دون النظر إلى خطأ سائق المركبة ودون الرجوع على السائق الآخر المتسبب بالحادث. وتعتمد مبدأ التغطية التأمينية الجسدية غير المحدودة لصالح المصاب. بينما استندت تعريفة تأمين إصابات العمال على تدرج الخطورة لكافة فئات المهن التي يتم ممارستها في سوق العمل الفلسطيني، واعتمدت التغطيات القانونية فيها على ما ورد في قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000.

وتعمل الهيئة حالياً على تطوير منظومة التعريفة المقرة لتأمين المركبات، بحيث تأخذ بعين الاعتبار عوامل إضافية في تحديد أسعار التأمين إضافة إلى حجم المحرك ونوع المركبة واستخدامها، مثل السجل المروري للسائق وعدد النقاط المرورية ومخالفاته المسجلة لدى شرطة المرور وعدد حوادث الطرق التي اشترك بها ونوع المركبة وسنة صنعها والعديد من عناصر المخاطرة الأخرى.

### الحد الأدنى للتعرفة حافز للشركات وضمان للمؤمن

راعى وضع الحد الأدنى للتعرفة أنّ تتيح لشركات التأمين المجال للحفاظ على ملائتها المالية بحيث تكون قادرة على دفع التعويضات والوفاء بالتزاماتها القانونية في الموعد المحدد حماية لحملة وثائق التأمين. إنّ تحديد وفرض الحد الأدنى لتعريفة وأسعار تأمين المركبات وتأمين العمال في فلسطين، يجب أنّ يكون حافزاً لشركات التأمين للمنافسة في جودة خدماتها المقدمة للمواطن الفلسطيني. ومن هنا فإنّ هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تحفز شركات التأمين على تنويع وتحسين جودة الخدمة، وتتابع باستمرار أي تجاوزات لأسعار الحد الأدنى لتأمين المركبات وتأمين العمال، وذلك نظراً لما يلحقه هذا الأمر من انعكاس سلبي على استقرار سوق التأمين الفلسطيني، وعلى الشركات نفسها عبر تدني مستويات السيولة لديها وعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائقها والمستفيدين منها. وتتخذ الهيئة إجراءات عقابية بحق أية شركة يثبت قيامها بتقديم خدمات تأمين المركبات وتأمين إصابات العمل دون الحد الأدنى المقر والمعتمد.

ساهمت قرارات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ومتابعاتها لتطبيق والتزام شركات التأمين بتعريفة الحد الأدنى لتأمين المركبات، وتأمين العمال في تحسين مستويات السيولة لدى الشركات. وهذا مكنها من زيادة مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. فلقد ارتفع إجمالي التعويضات المسددة من قبل شركات التأمين لفرع تأمين المركبات من 91.6 مليون دولار في نهاية العام 2017 إلى 109.5 مليون دولار نهاية العام 2018، في حين ارتفع اجمالي التعويضات المسددة لفرع تأمين إصابات العمل من 11.10 مليون دولار نهاية العام 2017 لتصبح 12.50 مليون دولار نهاية العام 2018.

إنّ الحديث عن حدود دنيا لتعريفة التأمينات الإلزامية، والتي فرضتها الجهات الاشرافية على قطاع التأمين، لا يعني ولا بأي حال تحديد سعر التأمين. بل الهدف هو أن تقوم كل شركة تأمين بتحديد أسعار الأخطار التي تكتتبها فوق مستوى هذه الحدود الدنيا بناءً على دراستها المستفيضة للأخطار وبناءا على سياستها الاكتتابية، بحيث تكون لشركات التأمين حرية التنافس بتقديم الأسعار وفقاً لخبرة الشركة مع العميل او أي أسباب فنية أو إكتوارية وبما لا يؤدي إلى تعريض مركزها المالي للخطر أو إلى ضياع حقوق المؤمن لهم.

أمجد جدوع
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

## 6-البيئة الاقتصادية[1]

### رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطوّر في عدد تراخيص البناء المسجّلة والمساحات المرخّصة في فلسطين في أربع مختارة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الثالث 2019 إلى 2,205 ترخيص، منخفضاً بنسبة 2% عن الربع السابق، وبنسبة 13% عن الربع المناظر من العام 2018. وبلغت حصّة المباني غير السكنية من عدد الرخص الكلّي حوالي 7%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثالث 2019 نحو 914 ألف متر مربع، ولقد شهدت المساحات المرخصة انخفاضاً حاداً بنسبة 25% مقارنة مع الربع المناظر 2018، كما انخفضت بنسبة 5% عن المساحات المرخّصة في الربع السابق (انظر شكل 6-1).

### أعداد السيارات

عدد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقّعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبّر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي بشكل عام. شهد عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2019 ارتفاعاً كبيراً بنسبة 18% مقارنة بالربع السابق، بينما سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 14% مقارنة بالربع المناظر، إذ وصل عدد السيارات المسجلة إلى 7,167 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,070 سيارة عن عددها في الربع السابق، بينما يقل بمقدار 1,194 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2018. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 82% من الإجمالي، جاء نحو 7% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

**شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين***




* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

** لا تشمل رخص الأسوار

**جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثالث 2019)**

| الفترة | سيارات من السوق الخارجي (جديد) | سيارات من السوق الخارجي (مستعمل) | سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل) | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **الربع الثالث 2018** | **1,754** | **6,153** | **454** | **8,361** |
| **الربع الثاني 2019** | **1,444** | **4,292** | **361** | **6,097** |
| **الربع الثالث 2019** | **1,295** | **5,469** | **403** | **7,167** |
| تموز | 526 | 2,091 | 152 | 2,769 |
| آب | 385 | 2,029 | 93 | 2,507 |
| أيلول | 384 | 1,349 | 158 | 1,891 |

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2019، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

## صندوق 5: سندات الأثر الإنمائي: منهج مبتكر لتطوير المهارات والتوظيف في فلسطين

هناك تساؤل مشروع يطرح في الأوساط العامة، وفي الأوساط المتخصصة والأكاديمية أيضاً، يتعلق بغياب البراهين الملموسة والقاطعة بأنّ المشاريع التنموية التي تمولها وتنفذها المساعدات الدولية تؤدي فعلاً إلى النتائج المرجوة منها وإلى تحسين ظروف حياة الفقراء وزيادة تمكينهم الاقتصادي والاجتماعي. لا بل أنّ هناك من الأكاديميين من يحاجج ضد المساعدات الخارجية ويعتبرها من بين العوائق التي وقفت في وجه التنمية الحقيقية في الدول الفقيرة.[1] وتعترف المنظمات الدولية أيضاً بأنّه لا يتوفر سوى القليل من الشواهد على أنّ انتهاج المسار التقليدي للمنح والمشاريع التي تنفذها قد أثمر وأدى إلى نتائج مستدامة. ولهذا السبب تسعى هذه الهيئات الى تطوير أساليب عملها وابتكار طرق جديدة لزيادة فعالية المشاريع التي تنفذها، بحيث تنعكس فعلياً في إنجازات ملموسة يمكن قياسها ورؤية أثرها على أرض الواقع.

### سندات الأثر الإنمائي

من بين المناهج الجديدة التي يعمل البنك الدولي على تطويرها لتحسين فعالية المشاريع التنموية التي يرعاها، منهج "سندات الأثر الإنمائي" (Development Impact Bonds, DIBs). والسندات هذه عبارة عن أداة تمويلية/تنفيذية مبتكرة ترمي إلى توظيف الإمكانات المالية والخبرات الإدارية والتقنية للقطاع الخاص بهدف تحقيق إنجازات تنموية ملموسة. ويمكن تلخيص آلية تطبيق سندات الأثر الإنمائي كالتالي: تقوم الهيئة المانحة، البنك الدولي مثلاً، بتحديد وتعريف أهداف تنموية محددة. مثلا إعادة تأهيل عدد معين من الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل وضمان توظيفهم بعد ذلك في أعمال دائمة في الاقتصاد. ويطرح البنك الدولي "عطاءات" لتحقيق هذا الهدف أمام الأطراف القادرة والمهيئة على تنفيذه في القطاع الخاص. ويصدر البنك "سندات" بمبالغ معينة للطرف الذي رسى عليه العطاء. وهذه "السندات" يمكن صرفها (أي الحصول على أموال مقابلها) فقط عند التأكد من أن الطرف المنفذ حقق فعلياً الأهداف المنشودة. أي أن شركة القطاع الخاص، التي تعهدت تنفيذ المشروع، تقوم بتمويل تنفيذه (أو الجزء الأكبر من تكاليف التنفيذ)[2] من مصادرها الخاصة، على أن تسترد أموالها (مع الربح طبعاً) من مساعدات المانحين (أو من الحكومة)، فقط في حال تمكنت من تحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها.

الهدف الأساس من سندات الأثر الإنمائي هو استغلال قدرات القطاع الخاص لضمان استخدام المساعدات واستثمارات التنمية بأعلى قدر من الكفاءة والإنتاجية. وهذا يتم عبر ربط الإنجاز التنموي بالحافز الفعال والحاسم الذي يعمل القطاع الخاص بظله: تحقيق الأرباح! سندات التنمية تسعى باختصار إلى تحويل تحديات التنمية إلى فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص. الميزة الأساسية لسندات الأثر، مقارنة بالأساليب التقليدية لعمل المانحين، هو التركيز على تحقيق النتائج أكثر من التركيز على تحقق الإنفاق وتسلسل آليات التنفيذ، وذلك لأن استرجاع المستثمرين لأموالهم مشروط هنا بتحقق النتائج.

يذكر البنك الدولي أن هناك نوعان من "سندات الأثر"، الأول سندات الأثر الاجتماعي (SIBs)، والثاني سندات الأثر الإنمائي (DIBs). ولقد تم تطبيق النوع الأول من السندات، بهدف تحقيق غايات اجتماعية، في عدد من الدول المتطورة، وكان أولها في المملكة المتحدة في العام 2010. ومنذ ذلك الحين، تم إصدار أكثر من 40 سند للتأثير الاجتماعي في سبعة بلدان.[3]

### سندات الأثر الإنمائي لتنمية المهارات والتوظيف في فلسطين

تعاني فلسطين من البطالة الواسعة في أوساط الشباب المتعلمين. إذ من بين حوالي 40 ألف شاب يتخرجون من الجامعات الفلسطينية كل عام يبقى ثلاثة من كل خمسة منهم عاطلين عن العمل. وتواجه الفتيات حواجز أعلى أمام الدخول في سوق العمل من الشباب، إذ أنّ احتمال انضمام الفتاة، ذات التعليم المتوسط، إلى سوق العمل تبلغ 8% فقط مقارنة بنسبة 65% للشباب.[4]

ولمعالجة بطالة الشباب (الذكور والإناث) في الضفة الغربية والقطاع أصدر البنك الدولي نهاية العام 2015 أولى سندات الأثر الإنمائي بهدف استغلال طاقات وخبرات القطاع الخاص الفلسطيني للتصدي لتحدي بطالة الشباب وسد الفجوة بين الجنسين، في إطار مشروع التمويل من أجل التوظيف بالأراضي الفلسطينية. ولكن تنفيذ المشروع تعطل لأسباب مختلفة، وها هو البنك الدولي يعاود إطلاق المشروع ثانية بعد أنّ تعهد عدد من الممولين (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الهولندي لتنمية ريادة الأعمال، واستثمار فلسطين، وصندوق الاستثمار الفلسطيني) بتوفير المبالغ اللازمة لإطلاق البرامج. وتم الاتفاق مع أربعة منفذين من القطاع الخاص لتولي برامج التدريب الخاصة بسندات الأثر لتنمية مهارات التوظيف. وترمي هذه البرامج إلى خلق صلة وصل بين الخريجين وفرص العمل المتاحة، وإلى إعادة تأهيل الخريجين في برامج تدريب مصممة خصيصاً على ضوء المتطلبات والمؤهلات المطلوبة في سوق العمل.

### تجربة جديدة ودروس متوقعة

سندات الأثر لتنمية المهارات في فلسطين هو أول برامج السندات الذي يصدره البنك الدولي من أجل خلق فرص العمل، وثاني برامج سندات الأثر الذي يرعاه البنك بشكل عام. ونظراً لأنه مازال أداة جديدة نسبياً هناك الكثير الذي يتوجب تعلمه واختباره حول ما إذا كان هيكل التمويل القائم على النتائج يمكن أنّ ينعكس بشكل إيجابي على المستهدفين. وسيتم الاستفادة من دروس تطبيق هذه المبادرة في فلسطين لفتح المجال أمام تطبيقها في الدول الأخرى. ويأمل البنك الدولي أنّ تنعكس هذه المبادرة في زيادة تركيز البنك الدولي على أجندة معالجة بطالة الشباب والشابات المتعلمين المنتشرة على نطاق واسع، خصوصاً في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

1- أنظر الرابط التالي من أجل عرض للحجج لصالح وضد المساعدات الدولية:
http://www.economicsdiscussion.net/foreign-aid/arguments/arguments-for-and-against-foreign-aid/11838

2- من الشروط التي يضعها البنك الدولي أن يتعهد المستثمرون من القطاع الخاص في صندوق التمويل الاستثماري المشترك تقديم 80%على الأقل من الاستثمار الإجمالي.

3 http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/12/21/results-focused-impact-bonds-can-improve-development-outcomes-by-involving-the-private-sector

4 https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/11/11/rethinking-job-creation-for-palestinian-youth

## 7- الأسعار والتضخم[1]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل.

### الرقم القياسي للأسعار

يبين الشكل 7-1 منحيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الثالث 2019. المنحنى الثاني يقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2019 إلى 113.21 مقارنة مع 112.83 في الربع الثاني 2019. أي أنّ معدل التضخم بين الربعين الثالث والثاني للعام 2019 كان موجباً، ارتفاع في الأسعار بنسبة 0.33%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية بنسبة 3.94%، وأسعار مجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.77%، وأسعار مجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بنسبة 1.46%، بينما انخفضت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 0.61%، وأسعار خدمات التعليم بمقدار 0.49%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 0.42%. كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع المناظر 2018 بنسبة 1.89%.

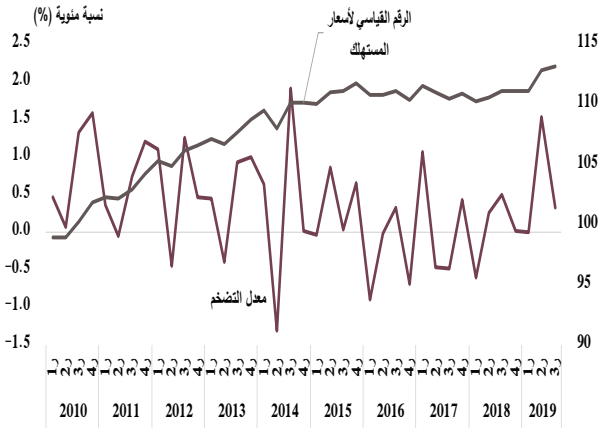
### أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 0.94% بين الربعين الثالث والثاني 2019. ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 1.18%، وارتفاع أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.52%. بالمقابل انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) بمقدار 0.86% بين الربعين المتلاحقين، ونتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 0.88%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 0.72%. (أنظر الشكل 7-2).

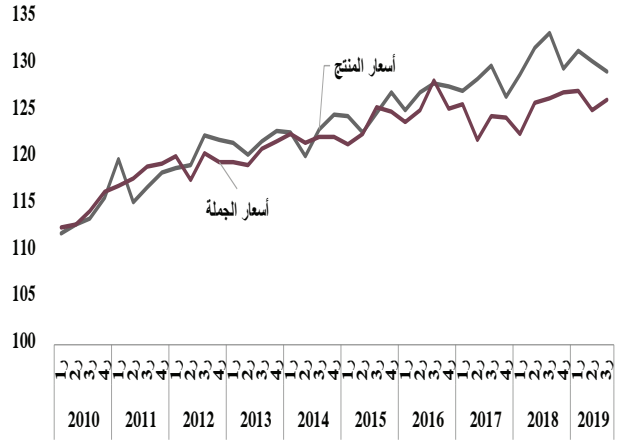
### الأسعار والقوة الشرائية[2]

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو في الوقت ذاته مقياس لتطوّر القوة الشرائية لكافّة الأفراد الذين

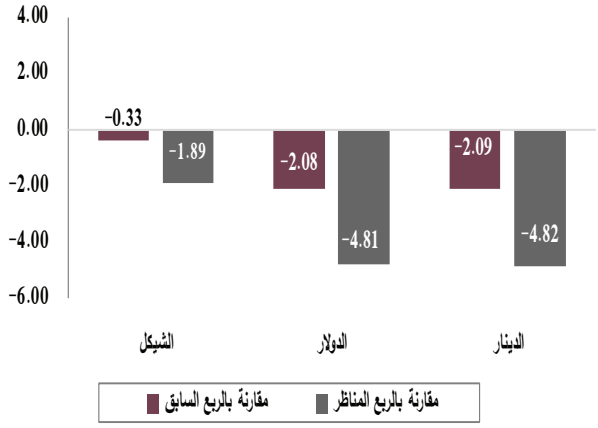
**شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)**




**شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)**




**شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث 2019 (نسبة مئوية)**




المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2019. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، وهو ما يعني أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثالث 2019 بنحو 0.33%، و1.89%مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المعدل (أنظر الشكل 7-3).

القوّة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثالث 2019 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.75%، و2.92%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، انخفضت خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق والمناظر بنحو 2.08%، و4.81%، على التوالي. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات على عملة الدولار تقريباً (أنظر الشكل 7-3).

## صندوق 6: مشروع بحث رائد لتوثيق التزام أوروبا بالتمييز بين اسرائيل والأراضي المحتلة

المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية (ECFR) هو واحد من أهم مراكز أبحاث السياسات في أوربا. ومن بين مشاريع الأبحاث المستمرة التي يعمل المجلس عليها مشروع تحت عنوان "ملاحقة التمييز" (Differentiation Tracker). والمقصود هو تتبع تطبيق الإتحاد الأوربي والدول الأوربية المنفردة للتمييز بين اسرائيل وبين الأراضي المحتلة (القدس الشرقية والضفة الغربية والجولان) في اتفاقياتهم المختلفة مع اسرائيل. ويهدف المشروع إلى توثيق مدى انصياع الدول الأوربية في علاقاتها مع اسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم 2334 ولقرار الإتحاد الأوربي اللذان يدعوان للتمييز بين اسرائيل ضمن حدود ما قبل العام 1967 وبين الأراضي التي احتلتها في ذلك العام.[1]

توصل مشروع البحث إلى أنّه على الرغم من التقدم الملحوظ في تطبيق إجراءات التمييز على مستوى الإتحاد الأوروبي، إلا أنّ تطبيق الإجراءات من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد مازال بطيئاً ومتأخراً. ونتيجة لذلك هناك خطر كبير بأنّ تبدو الدول الأوروبية وكأنّها "تدعم بشكل مباشر المستعمرات الإسرائيلية وتدعم توسعها سكانياً واقتصادياً، وذلك بالتعارض مع سياسة الإتحاد الأوروبي والقانون الدولي". ومع تحول اسرائيل من سياسة ضم الأراضي على أرض الواقع (de facto) إلى احتمال ضمها قانوناً (de Jure) فإنّ ذلك يستدعي بالضرورة الفائقة التطبيق التام والفعال لإجراءات التمييز. إنّ غياب بنود التمييز في الإتفاقات الثنائية مع اسرائيل يعرض الطرف الثالث للوقوع في محاذير التعارض مع القانون الدولي ويسمح للمستعمرات الإسرائيلية الإستفادة من هذه الاتفاقيات، كما أنّه يقوض وحدة وتكامل تطبيق القوانين والإجراءات في هذه الدول.

### المنهجية

توصلت الدراسة إلى نتائجها عبر اختبار أكثر من 260 اتفاقية ثنائية بين اسرائيل وبين الإتحاد الأوربي والدول الأعضاء في الإتحاد (بالإضافة الى النرويج). وتركز الاختبار على فحص ما إذا كانت هذه الاتفاقيات تشتمل على بند يحدد الحيز الجغرافي الذي تسري فيه الاتفاقية، وإذا ما توفر هذا كيف يتم تعريف حدود دولة اسرائيل. وتعرض الصفحة الإلكترونية للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية جردة شاملة بالاتفاقيات المختلفة لكل الدول الأوربية مع اسرائيل، مع تقييم مدى التزام كل اتفاقية بمتطلبات التمييز في التطبيق. بالإضافة إلى الإجراءات والتشريعات والمواقف الرسمية لكل دولة بالعلاقة مع موضوع التمييز. ونظراً للطبيعة المستمرة لمشروع البحث هذا فأنّ المعلومات على الصفحة الإلكترونية يجري الإضافة عليها وتحديثها بشكل مستمر.[2]

### الإتحاد متقدم على الدول

يصر الإتحاد الأوربي، منذ العام 2013، على تضمين بند التمييز في كافة الاتفاقيات التي يعقدها مع اسرائيل. وقام الإتحاد أيضاً في تشرين الثاني 2015 بوضع قواعد للملصقات التي يتوجب وضعها على منتجات المستعمرات الإسرائيلية عند استيرادها إلى السوق الأوربية. كما قام في تموز 2013 باستثناء المستعمرات والمؤسسات المرتبطة بها من برامج التمويل الأوروبي، وقام بإجراءات تصحيحية للتعامل مع النواقص الإجرائية في بعض الاتفاقيات القديمة مع اسرائيل (مثل اتفاقية التصديق على المواصفات العضوية والبيطرية). ولكن عدداً من الاتفاقيات في بعض المجالات، مثل التحويلات الرقمية عبر الحدود والتعاون بين أجهزة الشرطة ومعايير تسويق الفاكهة والخضار، مازالت لا تحتوي على بنود تضمن حصر سريانها فقط داخل حدود اسرائيل.

### اداء أوربي محبط مع استثناءات

ولكن أداء الدول الأوربية المنفردة بالعلاقة مع التمييز مازال اسوأ من أداء الإتحاد الأوربي، نظراً لأنّها لم تفعل الكثير ولم تلتزم كلياً بتطبيق توجيهات الإتحاد بخصوص منتجات المستعمرات، وهذا صحيح حتى بالنسبة للدول الأوربية التي دعمت قرار مجلس الأمن والتي تدعم بقوة موقف الإتحاد بخصوص التمييز. على أنّ هذا يجب أنّ لا يتجاهل بعض الاستثناءات البارزة. مثل الاتفاقية التي وقعتها هولندا مع اسرائيل في 2016 والتي تم فيها استثناء المقيمين في المستعمرات من تلقي الرواتب التقاعدية. وقرار البرلمان الدنماركي في العام 2018 الذي دعى الحكومة إلى استثناء المستعمرات من أية اتفاقيات مستقبلية مع اسرائيل، وأنّ يقتصر التعاون في البحث والتطوير على أراضي اسرائيل ما قبل العام 1967. إضافة إلى قرار ألمانيا في 1986 بأنّ ينحصر نشاط المؤسسة الألمانية-الإسرائيلية للبحث العلمي والتطوير في داخل الخط الأخضر. كما قامت المملكة المتحدة بتوقيع اتفاقية تجارة وشراكة (بعد بريكست) مع اسرائيل في 2019 تم فيها استثناء المستعمرات من إطار التعاون. وأصدرت كل من الدنمارك وفنلندا وفرنسا والنرويج تشريعات تفرض على شركاتها أخذ معايير حقوق الإنسان بالاعتبار عند عملها بالخارج، ولهذا الأمر تبعات محتملة على النشاط في الأراضي المحتلة. من ناحية أخرى قامت النرويج بإلغاء السماح الضريبي على المنظمات الخيرية التي تعمل على التضاد من قرارات مجلس الأمن. وقامت 15 دولة أوربية بتحذير شركاتها من التبعات القانونية والمالية والأخلاقية التي يمكن أنّ تطالها عند التعامل مع المستعمرات الإسرائيلية. وأكد القائمون على مشروع البحث أنّ مقابلاتهم مع المسؤولين في عدد من الدول أوصلتهم إلى الاستنتاج بأنّ بعض مشاريع الاتفاقيات مع اسرائيل، خصوصاً في مجالات الضمان الاجتماعي، تعطلت بسبب من إصرار الطرف الأوربي على تضمين بند التمييز فيها.

1- ينص قرار مجلس الأمن 2334، الذي صدر في 23 كانون الأول بإجماع 14 عضو وامتناع دولة واحدة عن التصويت، على أن المستعمرات الإسرائيلية تتعارض بشكل فاضح مع القانون الدولي، ويدعو اسرائيل الى وقف مثل هذه النشاطات والالتزام كدولة محتلة ببنود اتفاقية جنيف الرابعة.

2 Differentiation Tracker, European Council on Foreign Relations: https://www.ecfr.eu/specials/differentiation-tracker

### التوصيات

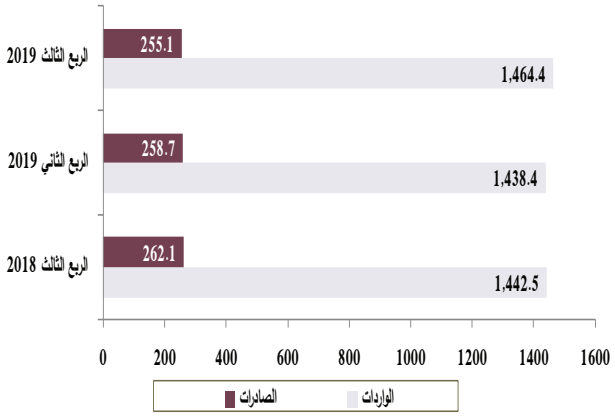
توصل مشروع البحث إلى عدد من التوصيات السياساتية التي ترمي بمجملها إلى تعزيز التزام وتطبيق الدول الأوربية للتمييز في الاتفاقيات المختلفة مع اسرائيل. وشددت التوصيات على ضرورة بناء إجماع أوربي بحيث أنّ كل اتفاقية ثنائية مع اسرائيل يجب أنّ تتضمن بنداً تمييزياً يعرّف النطاق الجغرافي لتطبيقها (داخل الخط الأخضر). وأكدت الدراسة أنه "على ضوء الفشل الدولي في لجم سياسة اسرائيل في بناء وتوسع المستعمرات، وسياسة الضم والإلحاق للمناطق المحتلة، فأنّ التطبيق الصارم لإجراءات التمييز تبقى واحدة من السياسات الفعالة القليلة المتبقية لحماية الإطار الجغرافي لحل الدولتين". من جهة أخرى يتوجب التنويه بأن قاعدة البيانات التي وضعها مشروع البحث هذا يوفر مصدرا موثقا ومفصلا يمكن أن يساعد الجهود الديبلوماسية الفلسطينية في مواجهة انتهاكات إسرائيل للشرعية الدولية ومحاسبة الدول الأوروبية على عدم تقيدها بالتزاماتها القانونية والسياسية.

## 8- التجارة الخارجية[1]

### الميزان التجاري

بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"[2] في الربع الثالث 2019 نحو 1,464.4 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق والربع المناظر. بالمقابل بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة في الربع الثالث 255.1 مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1% و3% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. وعلى ذلك، فإن نسبة الصادرات المرصودة إلى الواردات بلغت 17% فقط في الربع الثالث (أنظر الشكل 8-1). ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,209.3 مليون دولار. وطرأ تحسن طفيف على هذا العجز نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 3.7 مليون دولار (أنظر الشكل 8-2).

**شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)**



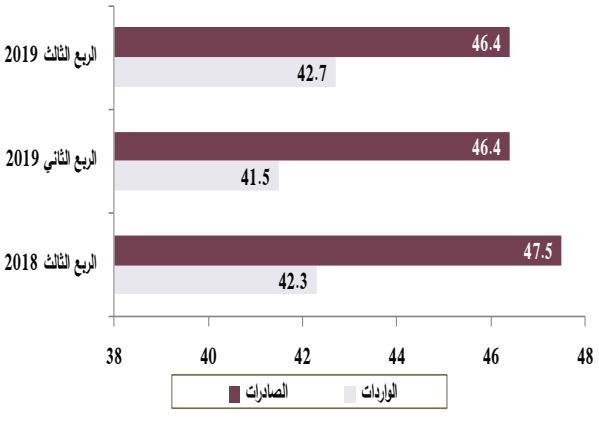

### ميزان المدفوعات[3]

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي:

- الميزان التجاري، الذي يقيس صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
- ميزان الدخل، الذي يقيس صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج.
- ميزان التحويلات الجارية، الذي يقيس صافي تدفق المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصّة.

تشير النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث من عام 2019 إلى ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري

**شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)**




1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2019، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثالث 2019.

2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

3- يرجى الإنتباه إلى أنّ أرقام التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الفقرة السابقة، إذ أنها تقديرات للتجارة السلعية الكلية (وليس التجارة المرصودة فقط)، وللتجارة الكلية بالخدمات (وليس التجارة بالخدمات مع اسرائيل فقط).

(وهو ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) بنسبة 27% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 387.3 مليون دولار. كما ارتفع العجز بنسبة 32% مقارنة مع الربع المناظر 2018. وجاء هذا العجز نتيجة عجز في الميزان التجاري السلعي (1,420 مليون دولار)، إضافة إلى عجز ميزان التجاري الخدمي (276 مليون دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل بقيمة 770 مليون دولار تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل (التي بلغت نحو 734 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بقيمة 539 مليون دولار. وجرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 325 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة (أنظر الجدول 8-1).

**جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني***

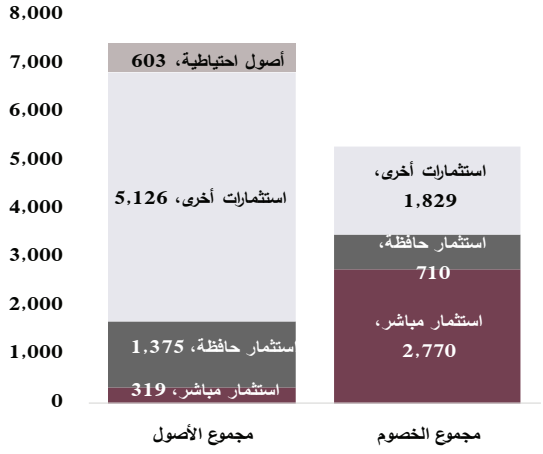
| البند | الربع الثالث 2018 | الربع الثاني 2019 | الربع الثالث 2019 |
|---|---|---|---|
| **1. الميزان التجاري للسلع والخدمات** | **(1,668.2)** | **(1,637.7)** | **(1,696.2)** |
| - صافي السلع | (1,396.3) | (1,372.8) | (1,419.9) |
| - صافي الخدمات | (271.9) | (264.9) | (276.3) |
| **2. ميزان الدخل** | **707.2** | **630.8** | **770.0** |
| **3. ميزان التحويلات الجارية** | **389.8** | **478.4** | **538.9** |
| **4 الحساب الجاري (1+2+3)** | **(571.2)** | **(528.5)** | **(387.3)** |
| **5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي** | **537.3** | **434.7** | **324.8** |
| **6. صافي السهو والخطأ**** | **33.9** | **93.8** | **62.5** |

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

من المفترض نظرياً أنّ يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري من جهة وفائض الحساب الرأسمالي والمالي من جهة أخرى. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أنّ تساوي الصفر، ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند "صافي السهو والخطأ".

**شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الثالث 2019) (مليون دولار)**




## الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثالث 2019 نحو 7,423 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 4%، واستثمارات الحافظة 19%. بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,309 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 52% منها، واستثمارات الحافظة 13%.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أنّ المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 2,114 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب التذكير بأنّ جزءاً كبيراً من الأصول (69%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية أو عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وهذه الإيداعات أو العملات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإنّ الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,451 مليون دولار. (انظر الشكل 8-3).

## مفاهيم وتعاريف اقتصادية
## الريع والدولة الريعية
## Rent and the Rentier State

كلمة (Rent) الإنكليزية لها معنى مزدوج، الأول هو "الإيجار والتأجير"، والثاني هو" الريع". والريع هو الدخل الإضافي الذي يتم تحصيله من قبل الأفراد أو الدول دون بذل جهد أو تضحية موازية، ودون وجود استثمار أو ابتكار يبرر الحصول عليه. أي أنه الربح الإضافي الذي يتحقق للأفراد أو للدول بسبب مزايا طبيعية معينة (مثل المصادفات الجغرافية كتوفر مكامن موارد طبيعية لا يحظى بمثلها الآخرون، أو موقع جغرافي مميز) أو مزايا احتكارية خاصة. والدولة الريعية هي الدولة التي يشكل الريع جزءاً مهماً من إجمالي إيراداتها.

يعود أصل مفهوم الريع إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ركزت تحليلاتهم على توزيع الدخل بين طبقة الإقطاع (ملاك الأراضي) والطبقة الرأسمالية الناشئة. يتولد الريع عند الكلاسيكيين بسبب من زيادة السكان والحاجة إلى تمدد الزراعة إلى الأراضي الأقل خصوبة. ويقتضي هذا ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية لتغطية تكلفة الإنتاج الأعلى على الأراضي الأقل خصوبة. وهو ما يعني أن الإقطاعيين، أصحاب الأراضي ذات الخصوبة الطبيعية العالية، يحققون ارباحاً إضافية، ريوعاً، دون بذل أي جهد إضافي. وتوقع الاقتصاديون الكلاسيك أن استمرار زيادة السكان، وتوسع الطلب على الغذاء بالتالي، سيؤدي إلى زيادات مستمرة في دخل الإقطاعيين (في الريع) على حساب أرباح الرأسماليين والأجور الحقيقية للعمال. وفي مراحل لاحقة ارتبط مفهوم الريع بالثروات الإمبريالية المستنزفة من المستعمرات، وبشكل خاص الحياة الكسولة للطبقات المرفهة التي تعيش على الفوائد المتحققة على ثرواتها الباهظة.

انتشر مفهوم الدولة الريعية على نطاق واسع في سبعينيات القرن الماضي، عقب "ثورة" أسعار النفط. وارتبط المفهوم، حصريا تقريبا، بالدول المصدرة للنفط ذات عدد السكان الضئيل والطاقة الامتصاصية المحدودة للاستثمارات، بالمقارنة مع العوائد المالية الضخمة التي تحققت لها. ولقد تم التركيز بشكل خاص على التبعات الاقتصادية والاجتماعية/الحاكمية السلبية لتدفق الريع إلى تلك الدول. وتتمثل التبعات الاقتصادية بما بات يعرف باسم" لعنة الموارد" (Resource Curse)، أي أثر تدفق الريوع على إحباط نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وعلى توسع قطاعات الخدمات، بشكل مشابه لما يفعله "المرض الهولندي" (انظر تعريف المرض الهولندي في عدد المراقب الاقتصادي رقم 55).

أما بالنسبة للتبعات الاجتماعية/الحاكمية لتدفق الريع فهي متعددة، ومنها التأثير على أخلاقيات العمل، إذ أن أفراد المجتمع يطالبون ايضاً بحصتهم من الريع الذي تجنيه الدولة، مجانا ودون الإحساس بضرورة بذل جهد مواز. كما أن تدفق الدخل في الدول الريعية يكون على عكس اتجاه التدفق المعتاد، فالاقتصاد والمجتمع يعتاش على الحقن النقدي من الدولة التي تجني الريع من باطن الأرض. أي أن الدولة تعيش في غنى عن الضرائب التي يدفعها المواطنون، لا بل أنها هي التي تقيم أود السكان عبر توزيع الهبات والهدايا و "الكرامات". وهذا يجعلها معصومة عن المسائلة والحساب، ويجعل المواطنين "زبائن" عند الدولة، على عكس الحال بالنسبة للحكومات التي يعتمد استمرارها على جمع الضرائب من الشعب، والتي تخضع للمسائلة.

من المهم التأكيد ثانية على أن الريع، و"ثقافة الريع"، لا يقتصر على الدخل الفائض الذي يتحقق بسبب من المزايا الطبيعية والجغرافية. إذ أن أي نشاط يتولد عنه ربح إضافي، أعلى بشكل ملحوظ من مستوى الربح العادي، وليس ناتجاً عن تفوق إداري أو تقني، هو ريع. وغالباً ما يتحقق هذا الريع نتيجة الاحتكار والحيلولة دون ظهور المنافسين، وفي مناخ الفساد والحظوة لدى أصحاب القرار. ولا يخفى أن التبعات الاقتصادية والاجتماعية والحاكمية لهذا النوع من الريع لا تقل سوءا عن تبعات ريع الموارد.

# المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2014 - 2019

| المؤشر | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2018 [1] الربع الثالث | 2018 [1] الربع الرابع | 2019 [1] الربع الأول | 2019 [1] الربع الثاني | 2019 [1] الربع الثالث |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السكان (ألف نسمة)** | | | | | | | | | | |
| فلسطين | 4,429.1 | 4,530.4 | 4,632.0 | 4,733.4 | 4,915.3 | 4,869.3 | 4,900.0 | 4,930.7 | 4,961.3 | 4,992.2 |
| الضفة الغربية | 2,696.7 | 2,750.0 | 2,803.4 | 2,856.7 | 2,953.9 | 2,929.3 | 2,945.7 | 2,962.1 | 2,978.5 | 2,995.0 |
| قطاع غزة | 1,732.4 | 1,780.4 | 1,828.6 | 1,876.7 | 1,961.4 | 1,940.0 | 1,954.3 | 1,968.5 | 1,982.8 | 1,997.2 |
| **سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة)[2]** | | | | | | | | | | |
| عدد العاملين (ألف شخص) | 917.0 | 928.9 | 939.6 | 948.7 | 956.3 | 960.7 | 1,005.3 | 986.4 | 998.1 | 1,022.2 |
| نسبة المشاركة (%) | 45.8 | 44.0 | 43.8 | 44.0 | 43.5 | 43.9 | 44.1 | 44.3 | 44.3 | 44.0 |
| معدّل البطالة (%) | 26.9 | 23.0 | 23.9 | 25.7 | 26.2 | 26.9 | 24.2 | 26.8 | 26.0 | 24.6 |
| - الضفة الغربية | 17.7 | 16.6 | 17.5 | 18.4 | 17.3 | 17.0 | 15.8 | 16.4 | 15.0 | 13.3 |
| - قطاع غزة | 43.9 | 34.8 | 35.4 | 38.3 | 43.1 | 45.9 | 40.9 | 46.3 | 46.7 | 45.1 |
| **الحسابات القومية بالاسعار الثابتة (سنة الاساس 2015) (مليون دولار) [3]** | | | | | | | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي | 13,471.1 | 13,972.4 | 15,211.0 | 15,426.9 | 15,616.2 | 3,938.8 | 4,089.7 | 3,956.1 | 3,876.6 | 3,915.3 |
| - الإنفاق الاستهلاكي الخاص | 11,926.9 | 12,348.3 | 3,342.9 | 13,420.3 | 13,570.1 | 3,459.2 | 3,567.9 | 3,557.5 | 3,503.3 | 3,528.3 |
| - الإنفاق الاستهلاكي الحكومي | 3,285.2 | 3,494.5 | 3,584.7 | 3,093.6 | 3,318.9 | 836.3 | 880.6 | 749.1 | 758.5 | 789 |
| - التكوين الرأسمالي الإجمالي | 3,084.4 | 3,505.4 | 3,873.8 | 4,166.9 | 4,260.3 | 1,103.7 | 1,125.6 | 1,035.6 | 1,052.6 | 1,054.1 |
| - الصادرات | 2,319.6 | 2,244.3 | 2,208.3 | 2,515.6 | 2,578.7 | 634.1 | 700.2 | 641.1 | 641.1 | 635.4 |
| - الواردات (-) | 6,929.4 | 7,645.5 | 7,796.3 | 7,901.5 | 8,256.8 | 2,117.1 | 2,229.6 | 2,103.1 | 2,099.1 | 2,113.9 |
| **الناتج المحلي للفرد (دولار)** | | | | | | | | | | |
| بالأسعار الجارية | 3,357.50 | 3,277.90 | 3,534.40 | 3,620.50 | 3,562.30 | 892.30 | 898.60 | 892.20 | 894.5 | 914.8 |
| بالأسعار الثابتة (أسعار 2015) | 3,233.00 | 3,277.90 | 3,489.80 | 3,463.10 | 3,417.70 | 859.40 | 886.40 | 852.70 | 830.1 | 832.9 |
| **ميزان المدفوعات (مليون دولار)** | | | | | | | | | | |
| الميزان التجاري | (5,049.4) | (5,400.9) | (5,664.5) | (5,967.4) | (6,425.7) | (1,668.2) | (1,678.2) | (1,610.3) | (1,637.7) | (1,696.2) |
| ميزان الدخل | 1,482.4 | 1,712.2 | 1,896.0 | 2,129.0 | 2,786.2 | 707.2 | 709.3 | 572.1 | 630.8 | 770.0 |
| ميزان التحويلات الجارية | 1,666.2 | 1,749.4 | 1,626.2 | 1,708.7 | 1,499.1 | 389.8 | 406.1 | 533.1 | 478.4 | 538.9 |
| ميزان الحساب الجاري | (1,900.8) | (1,939.1) | (2,142.7) | (2,129.7) | (2,140.4) | (571.2) | (562.8) | (505.1) | (528.5) | (387.3) |
| **أسعار الصرف والتضخم** | | | | | | | | | | |
| سعر صرف الدولار مقابل الشيكل | 3.58 | 3.88 | 3.84 | 3.60 | 3.59 | 3.64 | 3.70 | 3.64 | 3.592 | 3.529 |
| سعر صرف الدينار مقابل الشيكل | 5.05 | 5.48 | 5.42 | 5.08 | 5.07 | 5.13 | 5.22 | 5.14 | 5.066 | 4.977 |
| معدّل التضخم (%)[4] | 1.73 | 1.43 | (0.22) | 0.21 | (0.19) | 0.49 | 0.01 | 0.00 | 1.54 | 0.33 |
| **المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)** | | | | | | | | | | |
| صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) | 2,784.8 | 2,890.2 | 3,551.0 | 3,656.5 | 3,469.1 | 940.2 | 676.1 | 708.4 | 213.7 | 1,018.0 |
| النفقات الجارية | 3,435.0 | 3,424.3 | 3,659.3 | 3,791.4 | 3,660.4 | 910.3 | 940.8 | 668.3 | 587.8 | 808.7 |
| النفقات التطويرية | 164.1 | 176.7 | 216.5 | 255.3 | 277.2 | 63.9 | 108.8 | 42.2 | 44.1 | 47.1 |
| فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح) | (814.3) | (710.9) | (324.7) | (390.2) | (468.6) | (33.9) | (373.4) | (2.0) | (418.2) | 162.2 |
| إجمالي المنح والمساعدات | 1,232.0 | 799.0 | 766.9 | 719.8 | 666.5 | 194.4 | 225.9 | 69.3 | 127.8 | 176.6 |
| فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح) | 417.6 | 88.1 | 442.3 | 329.5 | 197.9 | 160.5 | (147.6) | 67.3 | (290.4) | 338.8 |
| الدين العام الحكومي | 2,216.8 | 2,537.2 | 2,483.8 | 2,543.2 | 2,369.6 | 2,352.3 | 2,369.6 | 2,315.2 | 2,637.1 | 2,914.8 |
| **القطاع المصرفي (مليون دولار)** | | | | | | | | | | |
| موجودات/ مطلوبات المصارف | 11,815.4 | 12,602.3 | 14,196.4 | 15,850.2 | 16,125.0 | 16,179.4 | 16,125.0 | 16,503.2 | 16,690.1 | 17,303.5 |
| حقوق الملكية | 1,464.0 | 1,461.7 | 1,682.4 | 1,892.7 | 1,912.0 | 1,863.9 | 1,912.0 | 1,931.4 | 1,956.0 | 1,942.4 |
| ودائع الجمهور | 8,934.5 | 9,654.6 | 10,604.6 | 11,982.5 | 12,227.3 | 12,194.2 | 12,227.3 | 12,394.4 | 12,591.4 | 13,025.5 |
| التسهيلات الائتمانية | 4,895.1 | 5,824.7 | 6,871.9 | 8,026.0 | 8,432.3 | 8,293.6 | 8,432.3 | 8,569.5 | 8,941.6 | 8,947.9 |

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

1 بيانات الأرباع للأعوام 2018-2019 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفا منقحا للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل فقط الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد وبحثوا بشكل جدي وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعا لهذا تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل هنا أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.

3 قام جهاز الإحصاء المركزي بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تنقيح البيانات.

4 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد وهيئة سوق رأس المال.

## فهرس بالمفاهيم والتعاريف الاقتصادية التي نشرت في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي

- النمو الاقتصادي (Economic Growth 1)، العدد 16.
- مصادر النمو (Sources of Growth)، العدد 17.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل (The Relationship between Growth & Income Distribution)، العدد 18.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية (The Relationship between Growth & For-eign Trade)، العدد 19.
- التقلبات الاقتصادية (The Business Cycles)، العدد 20.
- تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية (The Reasons behind Economic Fluctuations)، العدد21.
- السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية (Policies to Address Economic Fluc-tuations)، العدد 22.
- مؤشر السعادة (Happiness Index)، العدد 23.
- التسهيل الكمّي (Quantitative Easing)، العدد 45.
- التضخّم المتوقّع (Expected Inflation)، العدد 46.
- نماذج الجاذبية في التجارة الدولية (Gravity Models)، العدد 46.
- راتب المواطن (Citizen's Income))، العدد 47.
- مكافئ القوة الشرائية (Purchasing Power Parity, PPP)، العدد 48.
- منحنى فيلبس والعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (Philips Curve)، العدد 49.
- فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد (The Dual Deficit and the Resource Gap)، العدد 49.
- عدالة توزيع الدخل: منحنى "لورنز" ومعامل "جيني" (Income Distribution)، العدد 50.
- ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax, VAT)، العدد 51.
- نظام الحسابات القومية (The System of National Accounts, SNA)، العدد 52.
- استراتيجية تعويض الواردات (Import Substitution Strategy, ISS)، العدد 53.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility, CSR)، العدد 54.
- المرض الهولندي (The Dutch Disease)، العدد 55.
- البضائع العامة (The Public Goods)، العدد 56.
- السندات مقابل الأسهم (Bonds vs. Stocks)، العدد 57.
- إستراتيجية التنمية بالعناقيد (The Cluster Approach to Development)، العدد 58.
- الريع والدولة الريعية (Rent and the Rentier State)، العدد 59.

## فهرس بالصناديق التي تناولت مواضيع الاقتصاد الكلي المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي


- الأزمة المالية العالمية، العدد 14.
- تداعيات الأزمة الاقتصادية عالمياً وعربياً، العدد 15.
- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي والتنبؤات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني، العدد 17.
- التقلبات الاقتصادية، العدد 20.
- النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، العدد 23.
- تقدير النمو الاقتصادي "الضائع" في الأراضي الفلسطينية، العدد 24.
- "انجازات" ممثل اللجنة الرباعية في تخفيف القيود الاقتصادية، العدد 24.
- مراجعة كتاب: الأزمة المالية العالمية-نظرة جديدة، العدد 24.
- المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين، العدد 27.
- التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي"، العدد 28.
- توصيات البنك الدولي الصادرة مؤخراً من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، 2012، العدد 29.
- اقتصاد القدس الشرقية بين مطرقة الاحتلال وسندانته!، العدد 33.
- البنك الدولي: رفع القيود عن المنطقة "ج" يزيد القيمة المضافة بمقدار 35%، العدد 34.
- نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، العدد 34.
- كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة؟، العدد 34.
- توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية، العدد 36.
- تقديرات تكاليف العدوان على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، العدد 37.
- إجمالي الدين العام والمتأخرات في فلسطين: 40% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- صندوق النقد الدولي في دراسة عن مكاسب السلام على الاقتصاد الفلسطيني: السلام ليس بديلا عن المساعدات والإصلاح الاقتصادي، العدد 37.
- ادخال النشاطات غير المشروعة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، العدد 37.
- جهاز الإحصاء يصدر سلسلة جديدة معدلة لأرقام الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- الأونكتاد: التسرب المالي يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، العدد 38.
- المدقق المالي في الاتحاد الأوروبي: يجب وضع مؤشرات أداء للمساعدات الأوروبية إلى فلسطين، العدد 38.
- آفاق النمو والتطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) 2015، العدد 40.
- هل استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار النفط الخام؟، العدد 40.
- الأسباب وراء تراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، العدد 41.
- قطاع غزة: دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في 1994 والمانحون نفذوا ثلث تعهداتهم، العدد 41.
- آفاق النمو الاقتصادي في دول "المينا" 2016، العدد 43.
- النمو في فلسطين: "مصطنع ومتدني ومتذبذب"، العدد 47.
- مقارنة بين التنبؤات الاقتصادية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، العدد 47.
- النمو طويل الأمد في الاقتصاد الفلسطيني، العدد 49.
- البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية، العدد 50.
- تقرير مستويات المعيشة في فلسطين: حوالي 31% من الاستهلاك يذهب للطعام وأفقر 40% من السكان يستهلكون أقل من ربع الاستهلاك، العدد 53.
- الطلب الفعلي على المساكن يعادل ثلث الطلب الكامن، العدد 53.
- الآفاق الاقتصادية لدول "المينا"، العدد 55.
- توقعات النمو في دول "المينا": الانطلاقة الرقمية ضرورية لرفع إنتاجية العمل، العدد 58.
- تعديل بيانات الحسابات القومية في فلسطين 2004-2018، العدد 59.